جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم :القانون العام

المرجع: .....

مذكرة نهاية الدراسة لنيل شهادة الماستر

دور المجتمع المدني في حماية البيئة في القانون الدولي

ميدان الحقوق و العلوم السياسية

الشعبة: الحقوق

التخصص: القانون الدولي العام

من إعداد الطالب :

شوشان أمين فؤاد

تحت إشراف الأستاذة :

– برابح هدى

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ .....مشرفي عبد القادر..... رئيسا

الأستاذة ..... . برابح هدى.....مشرفه مقررا

الأستاذ.....مزيود بصيفي..... مناقشا

السنة الجامعية: 2020/2019

نوقشت يوم:**2020/09/17**

الإهداء

أهدي هذا العمل إلى أعز ما يملك الإنسان في هذه الدنيا إلى ثمرة نجاحي إلى من أوصى بهما الله سبحانه وتعالى :

" وبالوالدين إحسانا "

إلى الشمعة التي تحترق من أجل أن تضئ أيامي إلى من ذاقت مرارة الحياة وحلوها، إلى قرة عيني وسبب نجاحي وتوفيقي في دراستي إلى

"خلف خضرة "

أطل الله في عمرها

إلى الذي أحسن تربيتي وتعليمي وكان مصدر عوني ونور قلبي وجلاء حزني ورمز عطائي ووجهني نحو الصلاح والفلاح إلى

"أبي "مخطار "

رحمه الله

إلى أخواتي وجميع أفراد عائلتي

إلى أستاذتي **"برابح هدى "** و جميع الأساتذة الأجلاء الذين أضاءوا طريقي بالعلم وإلى كل أصدقاء الدراسة و العمل ومن كانوا برفقتي أثناء إنجاز هذا البحث إلي كل هؤلاء وغيرهم ممن تجاوزهم قلمي ولن يتجاوزهم قلبي أهدي ثمرة جهدي المتواضع

شكر وتقدير

- الحمد لله على توفيقه وإحسانه، والحمد لله على فضله وإنعامه، والحمد لله على جوده وإكرامه، الحمد لله حمدا يوافي نعمه ويكافئ مزيده

أشكر الله عز وجل الذي أمدني بعونه ووهبني من فضله ومكنني من إنجاز هذا العمل ولا يسعني إلا أن أتقدم بشكري الجزيل إلى كل من ساهم في تكويني وأخص بالذكر أستاذتي الفاضلة " **برابح هدى** "

التي تكرمة بإشرافه على هذه المذكرة ولم تبخل علي بنصائحه الموجهة لخدمتي فكانت لي نعم الموجه والمرشدة

كما لا يفوتني ان أشكر أعضاء لجنة المناقشة المحترمين الذين تشرفت لمعرفتهم وتقييمهم لمجهوداتي

كما أشكر كل من قدم لي يد العون والمساعدة ماديا أو معنويا من قريب أو بعيد

إلى كل هؤلاء أتوجه بعظيم الامتنان وجزيل الشكر المشفع بأصدق الدعوات

مقدمة

يكتسي إشراك المجتمع المدني المكون من أفراد وجمعيات ومنظمات غير حكومية ونقابات ومؤسسات اقتصادية أهمية بالغة في إنجاح عملية حماية البيئة إلى جانب تدخل السلطات الإدارية، لأن مسؤولية حماية البيئة لا يمكن أن تضطلع بها السلطات الإدارية بشقيها المركزي والمحلي لوحدها، بل وجب أن يكون هناك انسجام وتوافق في مهامهما مع المجتمع المدني وخاصة في المجال التنموي، فقد برهنت التطورات المعاصرة على أهميته كآلية لتحقيق التنمية في جميع مبادئها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية وكذلك إمكانية مشاركة الدولة و القطاع الخاص في تربية المجتمعات وتنميتها.

وبهذا يمكن اعتبار المجتمع المدني من الركائز الأساسية المستخدمة لتحقيق التقدم والازدهار وتفعيل التنمية الحقيقية خاصة في ظل عدم قدرة الدولة وحدها على سد احتياجات المجتمع إضافة إلى المشاكل التي يعاني منها الفرد، مقابل ذلك فقد عرفت نهاية القرن العشرين توسعا كبيرا على الصعيد العالمي لاسيما بعد المشاكل التي أصبحت تعاني منها البيئة كنقص المياه وتلويث المصادر البيئية، وتلوث الجو وتغير المناخ من جراء التطور الصناعي واستغلال الطاقة دون حرص مما زاد في انتشار الغازات الضارة والسامة في الجو وارتفاع درجة حرارة الأرض.

إن قضية الحفاظ على البيئة من التلوث يجب أن تلامس وتخاطب كل الناس الذين من الممكن أن يتنامى لديهم الحس والوعي البيئي.

فالإنسان مرهون ببيئته بل ومرتبط بها ارتباطا وثيقا لو اختل هذا الرباط أختلت موازين البشر واعتلت صحتهم و انتابهم الأوجاع والأمراض المزمنة.

ونظرا لهذا الموضوع في مساهمة الجمعيات والمنظمات الغير حكومية في حماية البيئة واتصالها المباشر بالمجتمع المدني والتأثير الفعال في توجيه الرأي العام، تعتبر

الجمعيات والمنظمات الغير حكومية والنقابات من أهم الشركاء الذي يعول عليهم في تفعيل وإنجاح تدخل الإدارة في حماية البيئة وتحقيق التنمية البيئية المستدامة كما تعد الرقابة الشعبية التي تباشرها الجمعيات والمنظمات الغير حكومية ضمانة أساسية لتطبيق قانون حماية البيئة والزام الإدارة باحترام القواعد البيئية سواء من خلال التفاوض المباشر مع الإدارة أو من خلال اللجوء إلى القضاء لفرض احترام الشرعية على الإدارة.

كما تكمن أهمية التركيز على دور المجتمع المدني من جمعيات ومنظمات غير حكومية ونقابات حماية البيئة في القضاء على التلوثات البيئية الناتجة عن السلوكات والممارسات والعادات والأنماط الغير استهلاكية الغير صحيحة لدى الأفراد، والتي تعتبر في أغلب الأحيان أنماطا ..... الخ

ولذلك يجب بعث وإحياء الدور التوعوي والتحسيسي والتعليمي لتصحيح هذه الأفعال الضارة بالبيئة .

وكل هذه التنظيمات الاجتماعية لها دور بالغ الأهمية في بعث قيم التعاون والنضال الاجتماعي لخدمة المصلحة العامة المتمثلة في الحفاظ على البيئة.

وعلى الرغم من الحديث المتواصل عن الدور الفعال للمجتمع المدني في حماية البيئة ما تزال آليات العمل غامضة لدى كثير من عناصر المجتمع المدني وتحتاج من الباحثين العمل والعمل الكثير من أجل تيسيطها وتسييرها عن طريق رسم خطط إصلاحية وتغييرية حاضرا ومستقبلا، لأنه أساس التنمية ولا يمكن تصور أي تنمية بيئية بدون مشاركة المجتمع المدني الذي ساهم بكل طاقاته التطوعية في تشغيل الإنسان من أجل خدمة الإنسان نفسه ماديا ونفسيا.

ونظرا لحداثة دور الجمعيات البيئية في الجزائر حاولت من خلال هذا العرض أن أعتمد على دراسة مقارنة من خلال عرض بعض نشاطات جمعيات وطنية وهذا من أجل تطعيم البحث من الناحية النظرية وإفادة بعض الجمعيات الأخرى، كما يوجد نقص في المعلومات والبيانات حول نشاطات الجمعيات وهذا راجع لغياب ثقافة الكتابة لدى الجمعيات عامة والجمعيات البيئية بصفة خاصة.

تعد حماية البيئة مسألة أساسية في المجتمعات الحديثة نظرا لزيادة المخاطر التي تهددها نتيجة التطور الصناعي والتكنولوجي، هذا مما جعل قضية الموازنة بين التنمية والبيئة إشكالية من الصعب التوفيق بينهما، ففي سنة 1990 فقد صدر قانون الجمعيات لجعل المجتمع المدني همزة وصل بين الإدارة والمواطن خاصة في مجال البيئة، كما أكد ذلك في إطار التنمية المستدامة، فمؤسسات المجتمع المدني والجمعيات البيئية أصبحت مطلب اليوم للمساهمة في حماية البيئة، وعليه يمكن طرح

الإشكالية التالية:

ما مدى تأثير المجتمع المدني على تفعيل الحماية البيئية في الجزائر؟

وما هي أهم العراقيل التي تحد من فاعليته؟

للإجابة عن هذه الإشكالية اعتمدنا المنهج التحليلي الذي نحاول من خلاله تحديد مفهوم المجتمع المدني ودراسته دراسة تحليلية، وذلك بتركيز على وظيفته من خلال تقييم دوره في حماية البيئة وعلاقته بالدولة والمحيط الداخلي والخارجي والمنهج المقارن وذلك بإجراء دراسة مقارنة بين بعض الجمعيات.

وعلى إثر ذلك قمنا بتقسيم خطة البحث إلى فصلين تطرقنا في الفصل الأول المفاهيم الأساسية للمجتمع المدني وإلى مساهمته في حماية البيئة أما الفصل الثاني خصصناه إلى دراسة دور الجمعيات البيئية في المحافظة على البيئة وقمنا بإجراء مقارنة بين جمعية

الفصل الأول :

الإطار المفاهيمي للمجتمع المدني في حماية البيئة

تمهيد:

خضع مفهوم الدولة التقليدية لتغيرات عميقة، بحيث لوحظ انتقال بعض المفاهيم إلى القطاع المدني، وقيام الشراكة المكون من أفراد وجمعيات ومنظمات غير حكومية ومؤسسات والتي لها هدف تعمل من أجله الذي عادة ما يكون غير ربحيا وموجها لفئة معينة، وحيث ظهر بشكل الحديث لم هو عليه المجتمع المدني لذلك ارتأينا في هذا الفصل إلى تحديد المفاهيم الأساسية للمجتمع المدني

أما بخصوص مساهمة المجتمع المدني في حماية البيئة، فله أهمية بالغة في إنجاح عملية حماسة البيئة إلى جاني تدخل السلطات الإدارية بشقيها المركزي والمحلي لذا وجب أن يكون هناك انسجام وتوافق في مهامها مع المجتمع المدني.

المبحث الأول المفاهيم الأساسية للمجتمع المدني

الحديث عن المجتمع المدني يتطلب تحديد مفهومه أولا ثم تحد إن يد العناصر التي تدخل في نطاق المجتمع المدني، ونستبعد ما لا يدخل في نطاقه ، وعلى خلاف عناصر الواقع الاجتماعي نجد أن مفهوم المجتمع المدني لم يتحدد دفعة واحدة بل هو نتيجة لآراء بعض الفقهاء والباحثين

المطلب الأول: تعريف المجتمع المدني وخصائصه

سنتطرق من خلال هذا لى أهم الخصائص المطلب إلى تعريف المجتمع المدني وا التي يتميز بها

الفرع الأول: تعريف المجتمع المدني

1- تعريف "عبد الحميد الأنصاري:

هو ذلك المجتمع الذي تتعدد فيه التنظيمات التطوعية التي تشمل الأحزاب والاتحاديات والروابط والأندية والجماعات والمصالح والجماعات الضغط ، وغير ذلك من الكيانات الغير الحكومية التي تمثل حضور الجماهير وتعكس حيوية خلايا المجتمع ، الأمر الذي يؤدي إلى خلق مؤسسات أهلية في المجتمع موازية للمؤسسات السلطة ، تحول دون تفردها باحتكار مختلف ساحات العمل العام ، وبالتالي فإن المجتمع المدني يقو م على الفصل بين الدولة والمجتمع ، أو بمعنى آخر فإن المجتمع المدني يضم لتنظيمات الغير الحكومية ، مثل: المؤسسات التطوعية التي تتيح للأفراد المشاركة الواسعة والحرة في كافة النشاطات المجتمعية[1].

[1]- قريد سمير ، دور الجمعية الوطنية لحماية البيئة ومكافحة التلوث في نشر الثقافة البيئية، جامعة باجي مختار ، عنابة ، ص24.

2- **تعريف "سعد الدين إبراهيم":**

المجتمع المدني هو كل ما هو غير حكومي وبعيدا عن المنظمات الوراثية التي تشغل الميدان المدني ما بين الأسرة والدولة ، والتي تبنى من الغدارة الحرة لأعضائها لتعزيز المصالح والمنافع العامة أو التعبير عن الرأي العام ، كما يجب أن يتحلون 1ويتقيدون بقيم الاحترام المستحق، التنازل ، التسامح[1].

3-**تعريف البنك الدولي للمجتمع المدني :** "مجموعة المنظمات التطوعية التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة وتعمل لتحقيق المصالح المادية والمعنوية لأفرادها ، وذلك في إطار الالتزام بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والقبول بالتعددية والغدارة السليمة للخلافات والنزاعات[2].

4- تعريف "أماني قنديل

المجتمع المدني يتمثل في مجمل التنظيمات الاجتماعية التطوعية غير الإرثية وغير الحكومية التي تراعي الفرد وتعظم قدراته على المشاركة في الحياة العامة، ويقع هذا المجتمع بين الدولة والمؤسسات الإرثية كما تطرقنا في التعريف إلى تحديد الأركان الثلاثة الأساسية للمجتمع المدني وهي

1 - يقتضي توفر إرادة الفعل التطوعي ، لذلك فالمجتمع المدني يختلف عن الجماعات القرابية مثل،الأسرة ، القبيلة ، العشيرة ، والتي لا دخل للفرد في اختيار عضويتها

2 -المجتمع المدني مجتمع منظم يساهم في خلق المؤسسات والاتحادات التي تعمل أن بصورة منهجية خاضعة في ذلك لمعايير منطقية والقواعد وقع التراضي بشأنه

[1]- ليندة نصيب الم، جتمع المدني "الواقع والتحديات مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية ، 2006 ، ص167

[2]- عبد المالك ردوي دور المجتمع المدني في مكافحة الفساد الملتقى الثاني حول آليات حماية المال العام ومكافحة الفساد ، جامعة المدية ، بتاريخ 05-06 ماي 2009 ، ص3 .

3- ركن أخلاقي سلوكي ينطوي على قبول الاختلاف والتنوع بين الذات والآخرين وعلى الالتزام في إدارة الخلاف داخلي ، وبين مؤسسات المجتمع المدني وبينها وبين الدولة بالوسائل السليمة في ضوء قيم الاحترام والتسامح و التعاون والتنافس والصراع السلمي[1].

5- تعريف اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا الأسكوا

: هو مجموعة من التنظيمات التطوعية الحرة التي تملك المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها أو منافع جماعية، ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتسامح والإدارة السليمة للتنوع والاختلاف . وتضم مؤسسات المجتمع المدني المنظمات غير الحكومية الأحزاب والنقابات العمالية والمعاهد والجامعات المهنية والتجمعات الاجتماعية والدينية والصحافة وكل منظمات القاعدة الشعبية والنوادي الاجتماعية وما إلى ذلك من مؤسسات أو تجمعات[2].

6- تعريف مصطفى كامل السيد:

كل ما يوجد في دولة معينة خارج مؤسساتها أي كل ما ليس جزء من التنظيم الحكومي سواء على المستوى المركزي أو المحلي، أي أنه يضم النقابات المهنية والعمالية وتنظيمات المنتجين من أصحاب المشروعات الصغيرة أو الكبيرة على حد سواء في الزراعة والصناعة أو الخدمات، المؤسسات شبه كما يضم التقليدية والتي تشمل المؤسسات الدينية الإسلامية والمسيحية واليهودية حيثما وجدت[3].

[1]- أماني قنديل ، تطور المجتمع المدني في مصر،عالم الفكر، المجلد 27 ،العدد 3 يناير، مارس 1999 ،ص31

[2]- ليلى عبد الوهاب ، منظمات المجتمع المدني ، جامعة بنها، ص23

[3]- مصطفى كامل السيد ، المجتمع المدني في الوطن العربي ، بحث متقدم إلى الندوة الإقليمية حول المجتمع المدني في البلدان العربية ودوره في الإصلاح ، الإسكندرية ، مصر، بتاريخ 21 -22 جوان، ص107

الفرع الثاني: خصائص المجتمع المدني

يتميز المجتمع المدني بجملة من الخصائص نذكر من بينها ما يلي

1- **القدرة على التكيف:** ويقصد به قدرة تنظيمات المجتمع المدني على التكيف والتلاؤم مع التطورات والتغيرات الحاصلة في البيئة وثمة أنواع للتكيف وهي

أ- **التكيف الزمني** : يقصد به الاستمرار لفترة زمنية طويلة .

ب- التكيف الجيلي: يقصد به قدرة المؤسسة على الاستمرار بتعاقب الأجيال من قيادات

ج- التكيف الوظيفي : يقصد به قدرة المؤسسة على إجراء تعديلات في أنشطتها للتكيف مع الظروف المستجدة[1].

2-**الاستقلال** : سلطة سواء كانت حكومية يقصد به أن لا تكون المؤسسة خاضعة لأي و أ مؤسسة أو جماعة ، بحيث يسهل السيطرة عليها وفق ما يتماشى مع رؤية وأهداف المسيطرة كما يجب أن تتمتع بالاستقلال من حيث النشأة والاستقلال المالي ، الإداري والتنظيمي[2].

3-التعقل: يقصد بذلك تعدد المستويات الرأسية والأفقية داخل المؤسسة، بمعنى تعدد هيئاتها التنظيمية من ناحية ، ووجود مستويات تراتبية داخلها وانتشارها الجغرافي على أوسع نطاق ممكن داخل المجتمع الذي تمارس نشاطها من خلاله من الناحية الأخرى[3].

4-**التجانس:** يقصد به عدم وجود صراعات داخل المؤسسات التي تؤثر بطبيعة الحال على ممارستها لذلك يجب أن تحل وبطرق سلمية[4].

---

[1]- عبد القادر الرن ، المجتمع المدني والمجتمع الأهلي "دراسة مقارنة " رسالة ماجستير قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، كلية العلوم السياسية والإعلام ، جامعة الجزائر ، 2006-2007 ، ص75

[2]- رشيد بوزراغ ، دور المجتمع المدني في تجسيد مشاريع التنمية المحلية، دراسة حالة " جمعية حماية البيئة ببني يزقن " رسالة ماستر ، كلية العلوم السياسية ، جامعة الشلف ، 1203 -2014 ، ص 28

[3]- محمد أحمد بدراوي ، منظمة هاريكار غير الحكومية ، دور المجتمع المدني في التنمية الاجتماعية ، المجتمع المجني العراقي ، مطبعة زانا - دهوك ، آذار 2007 ، ص .14

[4]- رشيدة بوزراغ ، نفس المرجع السابق ، ص28

المطلب الثاني : وظائف المجتمع المدني وأركانه

سنتطرق من خلال هذا المطلب إلى وظائف المجتمع المدني والى الأركان التي يقوم عليها.

الفرع الأول: وظائف المجتمع المدني

للمجتمع المدني أهمية خاصة تظهر من خلال الوظائف التي يقوم بها عن طريقّ مؤسساته ، أهمية الدور الذي تؤديه منظمة أو مؤسسة منفردة من هذه المؤسسات أو المنظمات قد يبدو صغيرا ، ولكن أهمية ما تقوم به هذه المؤسسات مجتمعة على درجة كبيرة من الأهمية ولا يمكن تجاهلها ، لأن المجتمع المدني وسيلة يمكن من خلالها توسيع نطاق التأثير في المجتمع وتتمثل هذه الوظائف في

1- تجميع المصالح

: يقوم المجتمع المدني بتجميع المصالح من خلال مؤسساته وذلك ببلورة القضايا المطروحة على الساحة المجتمعية ، البيئة الداخلية والتحرك جماعة لحل هذه القضايا

2- الوساطة والتوفيق : المجتمع المدني يقو م بالتوسيط بين الحكام والجماهير ،عن طريق قنوات وذلك يتم اتصال ونقل أهداف ورغبات الحكومة والمواطنين بطريقة سلمية ، وتعتبر هذه وظيفة يقوم بها المجتمع المدني ولكنه في مقابل ذلك يسعى أيضا على تحقيق مكانة تحسين وضعه

3- تحقيق النظام والانضباط في المجتمع : المجتمع المدني هو أداة لفرض الرقابة على سلطة الحكومة وضبط سلوك الأفراد والجماعات تجاه بعضهم البعض ، كل منظمة أو جمعية ويكفي في هذا الإشارة إلى أن تضع مجموعة من القواعد بخصوص الحقوق و الواجبات التي تترتب على الفرد نتيجة

لانضمامه إلى عضويتها ، ويعتبر التزام الأعضاء بهذه القواعد شرطا لقبولهم داخل المنظمة واستمرارهم فيه[1].

4- التنشئة الاجتماعية والسياسية

: هذه الوظيفة تعكس قدرة المجتمع على الإسهام في عملية بناء المجتمع أو إعادة بناءه من جديد من خلال غرسه لمجموعة من القيم والمبادئ في نفوس الأفراد من أعضاء جمعياته ومنظماته وعلى رأسها قيم الولاء ، الانتماء ، التعاون ، التضامن ، الاستعداد لتحمل المسؤولية ، المبادرة بالعمل الإيجابي ، الاهتمام والتحمس للشؤون العامة للمجتمع ككل ، فيما يتجاوز الاهتمامات الخاصة والمصالح الشخصية الضيقة . فانضمام الفرد إلى عضوية جماعة معينة يؤثر في حالته النفسية ، حيث يشعره بالانتماء إلى جماعة التي يستمد منها هوية مستقلة محددة ، ويشجعه ذلك على المشاركة مع الآخرين داخلها والاستعداد للتضح نكار الذات في سبيل الجماعة ية وا ، وتلك شرو ط نفسية مطلوبة لصحة المجتمع ككل ، أضف إلى ذلك أن مشاركة الفرد داخل المنظمة في ممارسة حقوقه الديمقراطية كالدخول في حوار مع الآخرين و التنافس على القيادة بترشيح التصو يت في الانتخابات التي تجري فيها ، تصبح بمثابة مدرسة يتعلم فيها الفرد أصول هذا السلوك الديمقراطي على مستوى المجتمع ككل ، فاعتياد الفرد على التصويت في الانتخابات الجمعية أو المنظمة يؤدي إلى تصويته في الانتخابات التي تجري لاختيار النواب الذين يمثلونه في البرلمان أو لاختيار الحكومة[2].

---

[1]- حمد الصبحي شكر ، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي ، الطبعة الأولى ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، لبنان ، 2005 ،ص36 ، 37

[2]- خالد جاسم إبراهيم حسن الحوسني ، الدور الرقابي لمؤسسات المجتمع المدني وأثره في تنمية المجتمع في دولة الإمارات العربية المتحدة ، جمعيات النفع العام ، دراسة حالة ، رسالة ماجستير ، قسم العلوم السياسية ، كلية الآداب والعلوم ، جامعة الشرق الأوسط ، 2012-2013،ص4

5- الوفاء بالحاجات وحماية الحقوق

يعتبر المجتمع المدني على هذا الأساس بمثابة درع من خلال أنه يقوم بحماية حقوق الإنسان، بالإضافة إلى أنه محامي من خلال أنه يقوم بالدفاع عنها وعليه يعتبر المجتمع المدني ملجأ أو حصنا يلجأ إليه المواطنون لمواجهة الدولة من ناحية وقوى السوق من ناحية أخرى لأنه كل من الدولة وقوى السوق قد يهدد بتصرفاته الحريات والحقوق الإنسانية ما يدعي وجود الدرع وقاية تتسلح به ضد التهديدات ، والذي يتمثل في تنظيمات المجتمع المدني التي لديها القوة المادية والمعنوية ، وهذا ما يمكنها من الضغط على السوق كالمنتجين والتجار و أصحاب المشروعات مثل النقابات وجمعيات حقوق المستهلك[1].

6-التعبير والمشاركة الفردية والجماعية :

فوجود لديهم قنوات مفتوحة لعرضّ المجتمع المدني ومؤسساته يشعر الأفراد بأن آرائهم ووجهات نظرهم بحرية حتى ولو كانت تعارض الحكومة وسياساتها للتعبير عن مصالحهم ومطالبهم بأسلوب منظم وبطريقة سلمية ودون الحاجة إلى استعمال العنف ،ّ كما أن البديل السلمي متوافر ومتاح ، والحقيق هذه الوظيفة تؤدي إلى تقوية شعور ة أن الأفراد بالانتماء و المواطنة وبأنهم قادرون على المبادرة بالعمل الإيجابي التطوعي دون قيود ، بل تشجعهم عليها لخدمة المجتمع وهم مطمئنون إلى أن حقوقهم وحرياتهم مصانة 2لأن هناك حصنا يلجئون إليه للاحتماء به في حالة تعدي الدولة عليه[2].

[1]- أحمد الصبحي شكر ، المرجع السابق ، ص35.

[2]- خالد جاسم إبراهيم حسن الحوسني ، المرجع السابق ، ص .45

7-وظيفة حل وحسم الصراعات :

من خلال مؤسسات المجتمع المدني حل معظم النزاعات الداخلية بينّ حيث يتم أعضائها بوسائل ودية دون اللجوء إلى الدولة وأجهزتها البيروقراطية، وبذلك فإن مؤسسات المجتمع المدني تجنب أعضائها المشقة وتوفر عليهم الهد والوقت ، عندما ينجح الأعضاء

في حل منازعتهم بالطرق الودية داخل مؤسساتهم المدنية فإنهم يكسبون الثقة والخبرة اللازمة لممارسة الصراع الطبقي السياسي[1].

8- إشاعة ثقافية مدنية :

يعتبر المجتمع المدني أداة مهمة لتحقيق الديمقراطية فهو يوفر قناة للمشاركة في المجال العام وفي المجال السياسي ، كما تعد منظمات وجمعيات المجتمع أداة للمبادرة الفردية المعبرة عن الإرادة الحرة والمشاركة الإيجابية النابعة من التطوع ، وليس التعبئة الإجبارية التي تفرضها الدولة على المجتمع ، بحيث تعتبر مؤسسات المجتمع المدني الإطار الأمثل لتربية المو طنين لتمثل القيم الديمقر كسابهم خبرة هذه الممارسة ِ اطية وا ، وكلما كانت مؤسسات المجتمع المدني أكثر ديمقراطية في حياتها الداخلية لأنها تكون أقدر على المساهمة في التطور الديمقراطي للمجتمع ككل وأكثر قدرة على إكساب أعضائها الثقافة الديمقراطية وتدريبهم عمليا من خلال النشاط اليومي عب ئ خبرة الممارية الديمقراطية . وعلى هذا النحو يراد المجتمع المدني أن يقوم بأدوار أساسية ذات مضامين ديمقراطية تتراوح بين الحد من السلطة وتعزيز المشاركة السياسية وتجميع وتنمية المصالح وتدريب القيادات ، إضافة إلى تعزيز القيم الديمقراطية و اختراق وربط المجموعات المتنافرة في الأصل أو العرف أو الدين ونشر المعلومات والمساهمة في الإصلاح الاقتصادي والتعزيز المتبادل للحكومة والحياة المدنية[2].

[1]- شهرزاد زبير ، فعالية المجتمع المدني في تحقيق الديمقراطية ، كلية العلوم القانونية والإدارية ، قسم العلوم السياسية، جامعة الشلف ، 2009-2010 ، ص55

[2]- المرجع نفسه ، ص .56

9- ملء الفراغ في حالة غياب الدولة أو انسحابها : في الثمانينات من القرن العشرين شهد العالم ظاهرة واسعة الانتشار عي انسحاب الدولة من العديد من الأدوار والو ظائف التي كانت تؤديها في الماضي ، وخصوصا في

مجالات النشاط الاقتصادي كالإنتاج وتوفير خدمات التعليم والعلاج وتولي مسؤولية رب العمل بالالتزام بتعيين وتشغيل الناس في الحكومة

فقد بدأت الحكومات تعاني من اشتداد أزمة الديون وعجزها عن سدادها وعجزها في نفس الوقت عن الاستمرار في أداء نفس أدوارها التي صارت تشكل عبئا ثقيلا عليها لا تستطيع تحمله

وعندما بدأت الدولة في الانسحاب تركت وراءها فراغا يحتاج إلى من يملؤه لمساعدتها في أداء تلك الوظائف ، وهنا كان لابد أن يتحرك المجتمع المدني لشغل هذا ٍ لاّ تعرض هذا المجتمع للانهيار خصوصا عندما يتواجد شعور عدم الرضا لدى الفراغ وا الفئات التي كانت تستفيد من الدور السابق للدولة وتعتم عليها لإشباع احتياجاتها والتي قد تسعر أن الحكومة قد تخلت عنها . ٍ لى جان وا ب الأزمات الاقتصادية والمالية هناك حالة أخرى يمكن أن تختفي فيها الدولة وتعجز عن أداء وظائفها اتجاه المجتمع تحت تأثير الغزو والاحتلال الأجنبي أو الحرب الأهلية (فلسطين ، لبنان

10- توفير الخدمات ومساعدة المحتاجين:

حيث تمد مؤسسات المجتمع المدني يد العون والمساعدة للمحتاجين مع تقديم خدمات خيرية واجتماعية هدفها مساعدة الفئات الضعيفة التي توجد على هامش المجتمع-11 . التنمية المستدامة :حيث يتم من خلال منظمات المجتمع المدني تنمية وتطوير المهارات والقدرات

الفردية للأعضاء بشكل يقل بئ على الحكومة حيث يصبح لمؤسسات المجتمعّ المدني دور شريك للدور الحكومي في تنفيذ برامج وخطط التنمية المستدامة بمختلف جوانبها[1].

الفرع الثاني: أركان المجتمع المدني

بناءا على المفاهيم والتعريفات السابقة للمجتمع المدني فإن هناك عدة عناصر أو أركان يقوم عليها المجتمع المدني يمكن حصرها في ما يلي :ّ

1-الركن التنظيمي المؤسسي المجتمع المدني مجموعة من التنظيمات :

حيث يضم الاتفاق عليه كالنقاباتّ يشكلها الأفراد وفقا لنظام معين وقانون محدد يتم ، الجمعيات ، المنتديات الاجتماعية والثقافية والفكرية والسياسية[2].

2- **الفعل الإرادي الحر "الطو اعية** :"تنظيمات المجتمع المدني يؤسسها الأفراد بّ حيث أن محض إرادتهم الحرة وينظمون إليها . طواعية شروط صريحة أو ضمنية تتعلق بالبناء والتعليم والمهنة.....الخ ، يتم التوافق عليها .

وقبولها ممن يؤسسون التنظيم أو ينضمون إليه فيما بعد ، ونظرا إلى ذلك فإن المجتمع المدني يتكون من خلال المشاركة الطوعية التي هي بالأساس الفعل الإراديّ الحر ، وبهذه الطريقة تتميز تكوينات المجتمع المدني عن باقي التكوينات القرابية التي لا دخل للفرد في اختيار عضويتها-3 . الركن الأخلاقي السلوكي : وينطوي على قبول الاختلاف والتنوع بين الذات والآخرين وعلى حق الآخرين في أن يكونوا منظمات مدنية تحق وتحمي وتدافع على مصالحهم المادية والمعنوية والالتزام في إدارة الخلاف داخل وبين مؤسسات المجتمع المدني

[1]- ليندة نصيب ، المرجع السابق ، ص .5، 4

[2]- تامر كامل محمد الخزرجي ، النظم السياسية والسياسات العامة ، دراسة معاصرة إستراتيجية ، إدارة السلطة ، دار مجدلاوي ، عمان، 2004 ، ص109

وبينها وبين الدول بالوسائل السليمة ، وفي ضوء قيم الاحترام والتسامح والتعاون والتناقض والصراع السلمي[1].

المطلب الثالث: ميادين تدخل تنظيمات المجتمع المدني في الجزائر ومصادر تمويله ٍ

سنتناول في هذا المطلب إلى تنظيمات المجتمع المدني في الجزائر والى المصادر التي يتم اللجوء إليها لتمويله .

الفرع الأول : تنظيمات المجتمع المدني في الجزائر

من بين أهم تنظيمات المجتمع المدني في الجزائر ما يلي :

أولا : النقابات

تمثل الممارسة النقابية في الجزائر أولوية سياسة لذلك اكتسبت المنظمات النقابيةّ مصداقيتها في كل الدساتير ، فالمادة 56 من دستور 1996 تنص على أن :"ه الحق النقابي معترف به لجميع المواطنين

1- ."**النقابات العمالية**

: وهي عديدة نذكر أهمها : مشواره تحت رعية جبهة التحرير الوطني إلى غاية 1988، م وحسب إحصاء 1997

أ – **الاتحاد العام للعمال الجزائريين** : والذي تأسس عام 1950، م بعد الاستقلال وأصل يضم هذا الاتحاد 800 ألف عضو ، وبعد النقابة العمالية الرئيسية في الجزائر

[1]– حسين توفيق إبراهيم ، النظم السياسية العربية ، الاتجاهات الحديثة في دراستها ، الطبعة الثانية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، لبنان ، 2008 ،ص60.

ب- النقابة الإسلامية للعمل : تأسست عام 1990

ج-اللجنة الوطنية لإنقاذ الجزائر :

وأسسها الاتحاد العام للعمال الجزائريين عام 1992 بهدف مواجهة النفوذ المتزايد لجبهة الإنقاذ ، فقد ضمت 06 منظمات أخرى تمثل أصحاب العمل والمدراء من الشركات الحكومية والخاصة وبعض منظمات حقوق الإنسان

د- الاتحاد الوطني للمزارعين الجزائريين : استقل عن جبهة التحرير الوطني عام 1988 ، وحسب إحصاء 1997 يضم حوالي 700 ألف عضو

2- **النقابات المهنية:**تعد هذه النقابات إلى جانب منظمات حقوق الإنسان من أنشط التنظيمات المدنية في الجزائر حاليا ، وذلك نتيجة اعتبارات عدة أهمها : ارتفاع المستوى التعليمي والوعي السياسي لأعضائها ، ضف إلى ذلك الاستقلالية النسبية لها ، ومن أهمها نذكر :

- نقابات الصحفيين والأطباء والمهندسين[1].

ثانيا : الجمعيات

النشاط الجمعوي لم يكن وليد فترة معينة بل كان نتيجة أسباب تدفع في كل مرة تكوين جمعيات تخدم مشاكل وانشغالات تلك الفترة ، فنجد أن فترة الاستعمار تميزت بتكوين عدة جمعيات لكن في ظل تذبذب وعدم الاستقرار والتي في الغالب كانت تخضع للرقابة الاستعمارية .وب عد الاستقلال وفي مرحلة الأحادية ، برز نشاط الجمعيات بمختلف أنواعها لكن ضمن توجه الحزب الواحد وفي إطار السياسة ، كما أنها كانت تتلقى الدعم من طرفه ، وبعد دستور 1989 وخاصة قانون 31/90 المؤرخ في 1990 والمتعلق بالجمعيات تأسست عشرات الجمعيات .

[1]- أيمن إبراهيم الدسوقي ، المجتمع المدني في الجزائر ، المستقبل العربي ، ع . 259 ، سبتمبر 2000 ،ص64.

أنواع الجمعيات:

1-الجمعيات النسوية :

أكثر من ثلاثين منظمة نسوية تدافع عن حقوق المرأة تضم والقضايا المتعلقة بها من عنف ومشاركة وغيرها ، وخاصة المتعلقة بحقوق الإنسان، ويمكن تصنيفها إلى:

أ - **الجمعيات الخيرية النسائية** : وهي الأكثر انتشارا

ب- الجمعيات والا تحادات النسائية التابعة للأحزاب : وهي نوعين أولها الجمعيات التابعة للأحزاب المعارضة وتتبنى الطابع الإيديولوجي للحز ب التابعة ، وتتعلق الثانية بتلك التابعة للأحزاب أو الحزب الحاكم وأهمها الاتحاد الوطني للنساء الجزائريات ، ويلاحظ أن هذه الأخيرة ليست مستقلة وتبقى تابعة تنظيميا وفكريا للحزب الحاكم .

ج-الهيئات النسائية التابعة للمنظمات المهنية أو الحرة: كلجنة المرأة في نقابات الأطباء أو المحامين[1].

د- النوادي النسائية

2- جمعيات حقوق الإنسان : وأهم هذه التنظيمات ما يلي

أ - الرابطة الجّ زائرية للدفاع عن حقوق الإنسان: تأسست على يد المحامي علي يحي عبد النور دعت إلى احترام الحقوق المدنية والسياسية في ظل دولة الحق والقانون.

ب- الرابطة الجزائري لحقوق الإنسان: نخبة من المثقفين وقد برز نشاطها خلال تضم أحداث أكتوبر 1988

ج-المرصد الوطني لحقوق الإنسان

3- الجمعيات الثقافية أه : مها الجمعية العربية لدفاع عن اللغة العربية ، الحركة العربية الجزائرية ، الحركة الثقافية البربرية .

[1]- عبد الرحمان برقوق ، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الجزائر ، الملتقى الوطني الأول حول التحول الديمقراطي في الجزائر ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، الجزائر ، 10 -11 ديسمبر 2004 ، ص140،138

4- الجمعيات التطوعية :

قد ارتفع عدد هذه الجمعيات في السنوات الأخيرة مقارنة بما كان عليه الحال في السابق وأهم هذه الجمعيات المنظمة الوطنية للمجاهدين ، أبناء الشهداء ، أبناء المجاهدين ، هذا النوع من الجمعيات يكون عادة ذات تبعية لدولة من حق التمويل وهذا ما يؤثر سلبا على نوعية وفعالية هذه المنظمات .

الفرع الثاني : ميادين تدخل تنظيمات المجتمع المدني ومصادر تمويله

لم يقيد قانون 1990 نشاطات المجتمع المدني بمجموعة معينة من الحقول ، بل ترك المجال واسعا لممارسة نشاطاته ، ويمكن تغيير هذا النشاط بعد موافقة السلطات العمو مية (وزارة الداخلية ، أو الولايات) وتبعا للمجال الجغرافي لممارسة هذا النشاط يمكن أن يصبح ميدان تدخل تنظيمات المجتمع المدني محليا ، جهويا أو وطنيا

.أولا: الموارد المالية للمجتمع المدني : قانونّ أقر 1990 جملة من الوسائل للحصول على الموارد المالية التي يحتاج إليها تنظيمات المجتمع المدني وهي

أ -**التمويل الحكومي :** حيث يضع القانون أمام الجمعيات ثلاث قنوات للحصول على التمويل الحكومي[1].

- التمويل الذي تخصصه الوزارات الرئيسية المعنية بالمجتمع المدني، وفي هذا الصدد تكشف العديد من التقارير ضعف التمويل الحكومي وحصول الفئات قليلة على هذا التمويل، ففي سنة 1995 منحت وزارة التضامن والتنشيط الاجتماعي تمويلا لـ 33 جمعية وطنية من بين 823 جمعية معتمدة- .

- التمويل الحكومي المقدر على المستو ى المحلي من طرف الولايات والهيئات الإدارية التابعة له

-الأجور التي تخصصها الهيئات الحكومية المكلفة بتطبيق السياسة الاجتماعية لأعوان وناشطي الجمعيات العامة في ميدان حماية الطفولة والهيئات المهمشة ومحاربة الأمية

[1]- عبد الر حمان برقوق، المرجع السابق ، ص140

ب- التمويل الذاتي :

وتحصل عليه المنظمات من مساهمة المنخرطين والهبات والتبرعات من الخواص والمؤسسات وكذلك النشاطات التي تقوم بها وتعود عليها بالأموال .ج-التمويل الخارجي: يمثل التمويل الخارجي مصدرا للحصول على الموارد التي تحتاج هذا المصدرّ إليها تنظيمات المجتمع المدني إلاّ أن لا يزال ضعيفا في الجزائر ولم يشمل إلاّ عددا قليلا من الجمعيات الوطنية التي تمكنت من المساهمة في برامج دولية مثل 1برامج الأمية وترقية المرأة[1].

وهكذا فإن المساعدات المالية تقدم لتنظيمات المجتمع المدني ، ومقابل منح هذه المساعدات تصبح هذه الأخيرة خاضعة لرقابة الخزينة العامة وجهاز المحاسبات و التفتيش العام على الأموال والاتجاه السائد في الجزائر هو إعطاء الصفة التعاقدية للعلاقات بين السلطات العامة والجمعيات المستفيدة ، وتشير العديد من الدراسات إلى أن لجمعيات تلقت مساعدات مالية وأن 80 ّ % 99 %من ا نصيب [2] السلطات العامة يمثل 2منها ، وهو ما يعكس مدى تبعية المجتمع المدني للدولة

[1]- عبد الرحمان يرقوق المرجع السابق ، ص99

[2]- المرجع نفسه ، ص99

المبحث الثاني مساهمة المجتمع المدني في حماية البيئة

لقد أصبحت الجهود الذاتية التطوعية ضرورة ملحة وعليه تتضاعف أهمية ما يقوم به المجتمع المدني في التنمية المستدامة ، وهذا من خلال زيادة الوعي البيئي ومعالجة المشاكل البيئية ، وذلك بقيام دور و تنظيم المجتمع المدني بتدعيم المشار كة الشعبية في مجال حماية البيئة .

المطلب الأول : دور المجتمع المدني في رفع المستوى الوعي البيئي

في هذا المطلب سنتطرق إلى التربية البيئية كأساس للتكوين البيئي والى دور عملية التحسيس في حماية البيئة

الفرع الأول : التربية البيئية أساس التكوين البيئي

أولا:تعريف التربية البيئية التربية البيئية تسعى إلى إعداد الأفراد ليكونوا متوافقين مع بيئتهم ويتمثل ذلك في تعليم الفرد كي يكون قادرا على القراءة والكتابة وفهم الأرقام واستعمالها وفهم النظم البيئية الطبيعية المعقدة التي هو جزء منها واستخدامها بمسؤولية وتعزيز

.ويعتبر الشطر الأخير من خصائص الإنسان المربي الهدف الأساسي للتربية البيئية التي تسعى إلى إعداد الفرد الإنساني للعيش الآمن في كوكب الأرض . ومن هنا تتح العلاقة الوثيقة بين التربية والبيئة ، والتي أفرزت مجالا تربويا أصوله ومبرراته وفلسفته وأهدافه ومحتواه ومستلزماته تعليمه وتقويمه

والتربية البيئية باختصار هي الجانب من التربية الذي يساعد الناس على العيش 1بنجاح على كوكب الأرض ، وهو ما يعرف بالمنحى البيئي للتر بية البيئية[1].

وفي نفس السياق أيضا تعرف التربية البيئية حسب مؤتمر هيئة الأمم المتحدة لباريس 1978 بأنها تهدف إلى وعي المواطنين بالبيئة والمشكلات المتعلقة بها وتزوديهم بالمعار ف والخبرات والمهارات والاتجاهات ، وتحمل المسؤولية الفردية والجماعية اتجاه حل المشكلات المعاصرة ، وبالعمل على منع ظهور مشكلات البيئة الجديدة[2].

كما تعرف أيضا : هي عملية علمية ومنهجية هادفة لتكوين الوعي وتنمية القيم والاتجاهات وكسب المهارات اللازمة لفهم العلاقات المعقدة بين سلوك الإنسان وبيئته ، ولاتخاذ القرارات الواعية لتوافق مع البيئة وحل المشكلات القائمة والمساهمة الخالصة في 3الجهود الرامية لمنع ظهور مشكلات بيئة جديدة[3].

تساهم أيضا التربية البيئية في رفع مستوى اهتمام البيئة العالمية الكلية والمشكلات المتصلة بها والحيلولة دون ظهور مشكلات جديدة[4].

ثانيا: اهتمام المجتمع المدني بمجال التربية البيئية بالرغم من الارتباط الكبير بمجال التربية والتعليم في المجتمعات المعاصرة بالمؤسسات والأطر الحكومية فإن تتبع كنمط تربوي خاص يظهر لنا الدور الكبير الذي لعبته تنظيمات المجتمع المدني في بلورة هذا المفهوم من خلال أساليب التربية الغير نظامية أو الغير رسمية ، حيث كان لمنظمات المجتمع المدني السبق

---

[1]– راتب السعود ، الإنسان والبيئة، دراسة في التربية البيئية ، طبعة 2007 ، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 2007 ، ص 214

[2]– وزارة تهيئة الإقليم وحماية البيئة بالتنسيق مع وزارة التربية الوطنية وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية ، وثيقة مؤقتة تجريبية حول أدلة المربي في التربية البيئية ، التعليم الإكمالي ، مشروع 06/94 ، الجزائر /02 03 ،ص06

[3]– إبراهيم بسيوني عميرة ، التربية العلمية والبيئية وتكنولوجيا التعليم ، الطبعة الأولى ، دار الكتاب العالي 2003 ، ص 49.

[4]– عبد الحميد أحمد رشدان ، البيئة والمجتمع ، دراسة في علم الاجتماع ، جامعة الإسكندرية ، ط. الأولى ، مصر،2006 ،ص16

الكبير في إعطاء البعد التربوي ومكانته الحيوية في توجيه علاقة الإنسان بمحيط البيئي كما هو الحال مثلا بالنسبة للاتحاد الدولي .

ثالثا: آليات المجتمع المدني في مجال التربية البيئية

أولا : الأنشطة التربوية الغير نظامية يأخذ البعد التربوي جانبا مهما في العمل الميداني لتنظيمات المجتمع المدني المعنية بمجال البيئة ، وذلك من خلال التنوع الكبير الذي يشهده الواقع العملي لهاته التنظيمات من حيث أنشطتها ووسائلها الميدانية المعتمدة في ذلك .برامج التربية البيئية غير النظاميةّ كما أن من خلال مؤسسات المجتمعّ فإنها تتم كافة كالأسر والنوادي والجمعيات والهيئات والمتاحف والمعارض ودور العبادة ووسائل الإعلام . والمنظمات غير الحكومية وغيرها ، ونظرا لشدة تأثيرها وخطورة برامجها وطول مدتها الزمنية فإن الأسرة ودور العبادة ووسائل الإعلام تشكل هي الأحرى العمود الفقري لمؤسسات التعليم البيئي غير النظامي

.وفيما يلي توضيح لدور أبرز هذه المؤسسات في حماية البيئة

أ- **المدارس الإيكولوجية وشبكات التربية**

: تنفرد المدارس الإيكولوجية الغير نظامية بميزات أساسية من حيث مناهجها ومجال تأثيرها الميدان ، والتي تستهدف حصريا الفئات المنسية لنظم التعليم الحكومي بتدرج مستوياتها ، تمتد برامج المدارس الإيكولوجية الحرة ولتشمل مختلف فئات المجتمع من خلال برامجها وآلياتها[1].

الطبيعية الذي يعد من الهيئات السابقة في تبني برامج واستراتيجيات متعلقة بمجال التربية البيئية منذ سنة 1949 ،وتأكيدا لدورها في دعم وتفعيل برامج التربية البيئية أو في مؤتمر

[1]- راتب السعود ، المرجع السابق ، ص219.

"تبليسي" سنة 1977 بضرورة أن تقوم الدول بتشجيع الجمعيات والتنظيمات البيئية للمساهمة الفعلية في برامج التربية البيئية وبمختلف مستوياتها ، وهي التوصيات التي تجسدت عمليا من خلال المكانة التي حصلت بها هاته التنظيمات على مستوى البرامج والهيئات المعنية بمجال التربية والتثقيف البيئي ، كما تبرز أهمية البعد التربوي في جهود قطاع المجتمع المدني في حماية البيئة عن طريق حجم النشاط التربوي لبعض التنظيمات البيئية .لكن لا ينحصر اهتمام المجتمع المدني بمجال التربية البيئية على التنظيماتّ والجمعيات ذات البعد البيئي المباشر ، للعديد من الفعاليات الأ بل يمتد خرى كالنقابات العمالية التي يحتل موضوع التربية والتثقيف البيئي أهمية كبيرة ضمن برامجها التكوينية والتي تنمي من خلالها إلى رفع مستوى وعي العمال بأهمية بيئة العمل وما تنطوي عليه من مخاطر تهدد سلامتهم الصحية وأمنهم وسلامة المحيط البيئي ، وهو الاهتمام نفسه الذي تبديه بعض التنظيمات المدنية الأخرى لمجال التربية البيئية ، كالجمعيات النسو ية 1وجمعيات تربية وحماية الطفولة[1].

التربوية التي تستهدف أكبر قدر من الأفراد ولاسيما من خلال أنشطتها التربوية المنفتحة على المحيط البيئي كالزيارات الميدانية والتعامل المباشر مع المحيط الطبيعي ، بالإضافة إلى امتداد برامجها التربوية لمختلف القطاعات ذات العلاقة المباشرة بمجال البيئة كالقطاع الصناعي ، إذ تعمل بعض التنظيمات البيئية وبالتعاون مع المؤسسات الصناعية على بلورة أنشطة وبرامج تربوية لفائدة منتسبيها، وذلك بالنظر لطبيعة أنشطتها 2وتأثيراتها المباشرة على المحيط البيئي[2].

[1]– بركات كريم ، مساهمة المجتمع المدني في حماية البيئة ، رسالة دكتوراه في العلوم ، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة مولود معمري ، تيزي وزو ، 2013–2014 ، ص151

[2]– را تب السعود ، المرجع السابق ، ص 220

ب- الأنشطة المنفتحة على المحيط البيئي

: تعد إستراتيجية الأنشطة البيئية المنفتحة على المحيط البيئي والأنشطة الميدانية كعامل تمييز وفعالية مهم في نظم التربية البيئية الغير نظامية ، إذ تقوم فلسفة هاته الأنشطة التربوية على مبدأ الإسهام والمشاركة المباشرة والغير مقيدة للمتعلم في تعزيز وتنمية قيمه ومهاراته وخبراته العلمية اتجاه محيطه البيئي عامة ، وذلك بمشاركته المباشرة في الأنشطة التي تنظم في البيئة الطبيعية المفتوحة ، بحيث يكون الفرد أو المتعلم على اتصال مباشر بالنظم والعناصر الطبيعية ، وعلى نحو يضفي إلى زيادة إدراكه ووعيه بأهمية هاته العناصر ويعزز من قيمه ومبادئه اتجاهها

وتتنوع هاته الأنشطة التربوية الحرة وفقا لطبيعة المواضيع المطروحة والفئات المستهدفة كالزيارات الميدانية للمناطق الطبيعية كالحظائر أو المحميات[1].

الفرع الثاني : دور عملية التحسيس في حماية البيئة

يساهم تحسيس الإنسان بمدى تأثير البعد البيئي على مختلف جوانب حياته وضمان تمتعه بظروف معينة عادية وكريمة في بناء فرد مدرك ووعي بمختلف القضايا المرتبط ة بالمجال البيئي وتأثيراتها المباشرة على حياته الخاصة وحياة أفراد المجتمع ككل

أولا: التحسيس البيئي

ينصرف المفهوم العام لعملية التحسيس والتوعية البيئية للدلالة على تلك الإجراءات والوسائل المواجهة لضبط سلوكيات الإنسان في علاقته مع المحيط البيئي ، وعلى نحو يضمن

[1]- محمد أمين قادر، التربية والوعي البيئي وأثر الضريبة في الحد من التلوث البيئي ، مذكرة الماجستير في العلوم البيئية ، قسم إدارة البيئة ، كلية الإدارة والاقتصاد ، 2009 ،ص232

عدم مساسه أو تأثيره على خصوصيات وحيوية هذا المحيط من جهة واستعداده لتجمل مسؤولياته في مواجهة المشاكل والتجاوزات ، والتي تمس به من جهة أخرى[1].

وتقوم عملية التحسيس وبالأساس على ترجمة المعارف والمدارك الإنسانية المكتسبة بالتربية والتثقيف إلى سلوكيات وتصرفات مؤثر في حماية هذا المحيط والمحافظة على مقومات وأسس استدامته ، ومن ثمة تسعى برامج التحسيس والتوعية البيئية وعلى اختلاف صورها ومستوياتها إلى بناء وتكوين أفراد واعين ومتفاعلين مع قضايا المحيط البيئي الذي يعيشون فيه وبشكل مستمر ومتواصل يجعل من الاهتمام ِ بالبيئة سلوكا عام يعتبر عن فعالية الفرد إ سهامه في الصالح العام للمجتمع ككل[2].

ثانيا: اهتمام المجتمع المدني بمجال التحسيس البيئي

يسعى الإعلام البيئي بشكل رئيس إلى حفز المواطنين للمشاركة في المحافظة على البيئة والتعامل معها بإيجابية تحقيقا لسلامة وسعادة المجتمع واستقراره من خلال دفع الناس وتشجيعهم وطرح المواضيع البيئية ووضعها على طاولة الحوار، وتبادل الآراء من خلال الإعلام ونشر الوعي بين الناس ليمكن الوصول إلى تعديل بعض أنماط السلوك التي يمارسها بعض الأشخاص والتي تعود وبالا على البيئة ، فمشاركة هذه الفئة من الناس توضح أمامهم الصورة وتنقلهم من عالم الجهل البيئي إلى عالم المعرفة بالضرورات 2البيئية من دمار وخراب والتوجه للممارسات الإيجابية[3].

وقد أكد إعلان "ريو" لسنة 1992 بوصفه خارطة طريق لحماية البيئة على أهمية البعد التحسيسي و التوعوي في مختلف التدابير المواجهة لحماية المجال البيئي ، إذ نص المبدأ العاشر منه على ضرورة أن" تعالج قضايا البيئة على أفضل وجه بمشاركة جميع المواطنين

[1]– عصام الحناري ، قضايا البيئة في مئة سؤال وجواب "البيئة والتنمية " ، بيروت ، 2004 ،ص24،25.

[2]– محمد أمين غاو ،ر المرجع السابق ، ص46

[3]– ابتسام سعيد الملكاوي ، جريمة تلويث البيئة ، دراسة مقارنة ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، 2009 ، ص126.

المعنيين على المستوى المناسب.....وتقوم الدول بتسيير وتشجيع وتوعية الجمهور ومشاركته عن طريق إتاحة المعلومات على نطاق واسع وتكفل فرص الوصول إدارية ب 3بفعالية إلى إجراءات قضائية وا ما في ذلك التعويض وسبل الانتصاف[1].

المطلب الثاني : دور تنظيم المجتمع المدني في مجال حماية البيئة

تعتبر طريقة تنظيم المجتمع على وجه الخصوص أكثر طرق الخدمة الاجتماعية إسهاما في مجال البيئة ، حيث يمكنها المساهمة في تدعيم الاتجاهات والقيم الإيجابية نحو البيئة أو تعديلها ، كما يمكنها المساهمة في نشر الوعي البيئي وبالإضافة كما سبق، يمكن تنظيم المجتمع أن يقوم كالآتي في مجال حماية البيئة– : المشاركة الشعبية ، تدعيمها، أهدافها

الفرع الأول : تعريف المشاركة المشاركة ":

هي إسهام أهالي المجتمع تطوي في جهود التنمية سواء بالرأس ، العمل ، التمويل.....الخ ، فيلعب الفرد من خلالها دورا في الحياة الاجتماعية والسياسية في بلده ، وتتاح له فرصة الإسهام في وضع الأهداف العامة لمجتمعه واقتراح أفضل الوسائل لتحقيق تلك الأهداف ، وعلى هذا الأساس يعتبر الإنسان القادر والواعي بالأمور الهامة 1والحيوية التي تهم الوطن هو و المحدد الرئيسي لأهداف التنمية[2].

الفرع الثاني : اكتشاف القيادات الشعبية عدادها في مجال البيئة

أ – القادة الشعبيون هم أفراد من نفس المجتمع ويتمسكون بعاداته وتقاليده وهم أقدر الناس على إقناع أفراد المجتمع بأي خطوة أو ترك مرغوب

[1]– إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية "التطبيق والتنفيذ ت ،" قرير الأمين العام للأمم المتحدة ، المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، لجنة التنمية المستدامة ، الدورة الخامسة ، وثيقة رقم 1997/08 ، الصادرة في 10/ /12 1997 ، ص 17.

[2]– المواطنين – 1 . محمود عودة ، المشاركة الشعبية والتنمية ، دراسة في المعوقات البنائية والشفافية ، دار العلوم للنشر والتوزيع ، 2007 ، ص .9

ب–القادة الشعبيون يتمتعون بثقة المواطنين ومن ثم يسهل من خلالهم الحصول على ثقة المواطنين .ويجب على المنظم الاجتماعي بعد قيامه بالتعرف على القيادات الشعبية أن بعدها من خلال تدريبها وتوعيتها بأهم مشكلات البيئة وأسبابها وآثارها وكيفية مواجهتها لضمان فاعلية تأثيرهم بعد ذلك على

الفرع الثالث : تدعيم المشاركة الشعبية في مجال حماية البيئة

طريقة تنظيم المجتمع إحدى طرق الخدمة الاجتماعية تعتبر مشاركة المو طنين بمثابة حجر الزاوية للطريقة ، إذ أن تلك الطريقة منتهج تحاول استشارة المواطنين للمشاركة في خدمة مجتمعهم المحلي وذلك يعني بالطبع خدمة البيئة ، ويجمع خبراءّ المشاركة الشعبية هي م تنظيم المجتمع على أن المبادئ الرئيسية للطريقةّ ّ ن أهم ، بل أن نجاح تنظيم المجتمع يتوقف لحد كبير على مدى اشتراك المواطنين ومن ثم يجب إتاحة الفرصة الأكبر لعدد من الأهالي ليساهموا في مختلف العمليات المتعلقة بالبيئة كل تبعا لخبراته واهتماماته مكانياته وفي نفس الوقت تعتبر المشاركة الشعبية ركيزة أساسية ِ وا 1ومبدأ من مبادئ التنمية المتواصلة البيئية ومن هذا التلاقي[1].

الواضح بين تنظيم المجتمع والتنمية المتواصلة ودور المنظم الاجتماعي هنا هو استشارة المواطنين للمشاركة في مجال البيئة[2].

الفرع الرابع : أهداف المشاركة الشعبية في مجال حماية البيئة إن طريقة تنظيم المجتمع في مجال الخدمة الاجتماعية البيئية تهدف بوجه عام إلى تحسين أحوال البيئة ووقايتها من

[1]– أحمد محمد موسى ، الخدمة الاجتماعية وحماية البيئة ، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية ، ط الأولى ، المكتبة العصرية ، المنصورة ، مصر ، 2007 ، ص 328 ، 329– 2 .

[2]– نفس المرجع ، ص333 ،433

الأخطار ، وذلك عن طريق إحداث التغييرات المقصودة في سلوكيات المجتمع .وهذا الهدف العام يمكن ترجمته إلى الأهداف الآتية

1- **التخطيط من أجل البيئة** : كالمساعدة في دراسة البيئة المحلية لتحديد مواردها ومشكلاتها والمساعدة في وضع سياسة خطة للاج المشكلات وتنمية الموارد البيئية

2 -**تنسيق العمل البيئي:** كالمساعدة في تنسيق وتنظيم الجهود الأهلية والحكومية في العمل البيئي والمساعدة في التنسيق بين مختلف المستويات (مستوى القرية ، مستوى المحافظة ، مستوى الجمهورية).

3- **تدعيم المؤسسات العامل في مجال البيئة** : كالمساعدة في تدعيم المؤسسات والهيئات والمنظمات التي تعمل في مجال البيئة أو رفع مستوى الخدمات التي تقدمها للمجتمع

4- **تشجيع مشاركة المواطنين في العمل البيئي:** كتشجيع المو اطنين والحكومة والمشاركة في بدء خدمات جديدة تحتاجها البيئة والمساعدة في تنمية الوعي البيئي والإنتاجي بين المواطنين[1].

المطلب الثالث: دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية البيئية المستدامة

إن للمجتمع المدني دور فعال في يخص تحقيق التنمية المستدامة وذلك نظرا لعلاقته بحماية البيئة وهذا ما سوف نحاول أن نبينه من خلال هذا المطلب

الفرع الأول : علاقة البيئة بالتنمية المستدامة البيئة والتنمية ليستا منفصلتين ، فهما مرتبطتان ارتباطا لا يقبل التجزئة ، فالتنمية لا يمكن أن تستمر على قاعدة موارد بيئية متدهورة ، كما لا يمكن حماية البيئة عندما لا تضع التنمية في حساباتها تكاليف تخريب البيئة

[1]- أحمد محمد موسى ، المرجع السابق ، ص333 ،334.

. وقد عرفت الوكالة العالمية للبيئة والتنمية البيئية بأنها : التنمية هي التي تواجه الأفراد الراهنة دون الإنقاص من قدرة الأجيال المقبلة على مواجهة احتياجاتها وبدل هذا التعريف على ضرورة :

1- توفير أفق أخلاقي يحدد المسؤوليات الاجتماعية تجاه الجيل الحالي والأجيال اللاحقة .

2- توفير أفق زمني يمتد إلى المستقبل ليتجاوز فترات إجراء الانتخابات بالمجتمعات الديمقراطية أو لفترة تزيد عن طول فترة خطط التنمية الأمنية[1].

ومن هنا ظهرت رؤية جديدة للتنمية التي تركز على أن الدول تسعى إلى تحقيق تنمية متواصلة من أجل تطوير مجتمعاتها ، هذا لا يمكن حدّ ولاشك أن وثه من خلال استراتيجيات التنمية ، ونتيجة لما سبق عقدت قمة الأرض عام 1992 أساسا لمناقشة الخطر البيئي الذي يهدد هذا الكوكب ، وأكدت هذه القمة أنه من الضروري أن تسير التنمية والبيئة جنبا لجنب وأن التنمية على حساب البيئةّ لا تتم ، ولا ينبغي أن التنمية أن تكون في المقابل للبيئة عائقا في السعي المشروع إلى تحقيق التنمية ، فالبيئة مخزون الموارد الطبيعية التي يستخدمها الأفراد لزيادة ر فاهيتهم والتنمية هي عملية متواصلة تهدف إلى زيادة الرفاهية ويعني هذا الهدف أن البيئة والتنمية هو تحسين أساليب الحياة[2].

وتبدو أهمية وشمولية العلاقة بين البيئة والتنمية في نواحي ثلاث هي :

1- أن عن قصر نظر الاتجاه نحو التنمية جون وضع اعتبار للظروف البيئية أمر يتم ولو بعقبة نجاح فعال طويل المدى

2- تعيش الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء في مشاكل بيئية.

3 - تصرف لمعالجة مشكلة معينة في منطقة من العالم يحدق ان أن أي عكاساته على الضرر العالم الأخرى .

---

[1]- عبد الحميد أحمد رشوان ، المرجع السابق ، ص206

[2]- عبد الله بن جمعان الغامدي ، التنمية المستدامة من الحق في استغلال الطبيعة والمسؤولية عن حماية البيئة ، مذكرة ماجستير ، جامعة السعودية، 2007 ،ص10

وبناء على البرنامج الذي وضعه مؤتمر الأمم المتحدة الأولى للبيئة الذي انعقد في مدينة ستوكهولم عاصمة السويد ، بمساعدة الحكومات والجهات الأخرى ذات العلاقة من أجل مراعاة الاعتبارات البيئية في الجهود المبذولة من أجل التنمية وفي ظل مفهوم التنمية المتواصلة فإن السلع التي تطلق عليها السلع الحرة مثل الهواء والماء غيرها من العناصر الطبيعية لإبقاء على حرية النظم البيئية .وتتم التنمية البيئية وفق الأسس الآتية[1].

– أن تؤدي إلى تلوث أقل ونفايات قليلة .

2– استخدام التكنولوجيا لإعادة استخدام الموارد

3– الاهتمام باستخدام الأرض لتوفير بيئة صحيحة سليمة للكائنات الحية في مواقع المراكز الصناعية والتجمعات البشرية

4– توفير النماذج والعادات السليمة التي شوهت البيئة من قبل أفراد المجتمع وتعمل على تجديد مصادرها عادة استصلاح الأراضي الزراعية والمراعي و التشجير والمزارع السمكية.....الخ[2].

الفرع الثاني: مساهمة المجتمع المدني في تحقيق التنمية البيئية المستدامة

لقد جاء في تقرير بروندت لاند نشر من قبل اللجنة غير الحكومية التي أنشأتها الأمم المتحدة في أواسط الثمانينات من القرن العشرين بروهارلن بروندت لاند لتقديم تقرير عن القضايا البيئية ، والذي عرف التنمية المستدامة على أنها:" التنمية التي تلبي احتياجات الجيل الحاضر دون التضحية أو الإضرار بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها

ومنه يتجلى مساهمة المجتمع المدني في تحقيق التنمية البيئية الذي يظهر مع تنامي اهتمام وسائل الإعلام بالقضايا البيئية أصبح الرأي العام أكثر اهتمام بإيجاد حلول لمشاكل من قبيل انقراض الكائنات الحية والتغير المناخي والتلوث والعمل على خلق

[1]– عبد الحميد أحمد رشوان ، المرجع السابق ، ص208 .

[2]– عبد الله بن جمعان الغامدي ، المرجع السابق ، ص12.

مجتمع مستدام بيئيا ، وقد بدا واضحا لهذه الدراسة أن عملية التحول إلى التنمية المستدامة لحماية المجال الحيوي للأرض تتطلب جهود كل المجتمع الإنساني

ويتطلب نجاح التنمية المستدامة بيئيا حسن الإدارة البيئية للمشاريع الإنمائية ، بحيث يدمج محور الحفاظ على البيئة في هذه المشاريع إجراء التفسير البيئي المستمر للمشاريع وا التنموية ووجود قانون بيئي رادع والعمل على إنشاء مؤسسات معنية بشؤون البيئة ونشر الوعي البيئي والتربية والتدريب ، ال بالإضافة إلى ضرورةّ وذلك بفعل مجتمع مدني فع إدماج مفهوم التثقيف البيئي ضمن المناهج الدراسية ، ويحتاج تحقيق هدف التنمية ِ ح المستدامة وا راز تقدم متزامنا في أربعة أبعاد : الاقتصادية ، البشرية، البيئية ، التكنولوجية.

وهناك ارتباط وثيق بين خذ من إحداها من هذه الأبعاد المختلفة والإجراءات التي تت شأنها تعزيز الأهداف في بعضها الآخر ، والاستدامة تتطلب تغييرا تكنولوجيا مستمرا في البلدان الصناعية للحد من انبعاث الغازات واستخدام الموارد من حيث الوحدة من الناتج والتحسين التكنولوجي أمر هام في التوفيق بين أهداف التنمية وقيود البيئة[1].

هذا ولا تكتمل جهود التنمية البيئية المستدامة أو تنجح دون مشاركة من سيشملهمّ خاذ القرارات فيما يتعلق بالخدمات التغيير مساهمة فعالة وبالطريقة الملائمة لهم في ات التي تؤدي لهم ومشاركتهم في التنفيذ والتقويم ، لأن المشاركة تتضمن تحديد أهداف تنموية لإشباع حاجاتهم الفعلية وذات الأولوية بالنسبة لهم وزيادة إدراكهم بوسائل تغيير بيئتهم [2].

وتحسيسهم للمساهمة الفعالة في التنفيذ وعدم مقاومة المشروعات التنموية

[1]– حاج العشاوي مسؤولية الدولية عن حماية البيئة ، دار الخلدونية للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2004،ص 127

[2]– أحمد محمد موسى ، المرجع السابق ، ص209.

الفصل الثاني :

دور الجمعيات البيئية في محافظة على البيئة

المبحث الأول : المشاركة الجمعوية في حماية البيئة

للحفاظ على البيئة يقتضي أن يلعب المواطن دورا إيجابيا وألا يقف موقف المتفرج، وهذا ما أكده الميثاق العالمي للبيئة أو ميثاق ستوكهولم حيث نصت المادة 24 على ما يلي: يقع على عاتق كل فرد أن يعمل على تحقيق المبادئ الواردة بهذا الميثاق كل شخص يعمل لمفرده أو في نطاق جمعية من الجمعيات أو بالاتفاق مع الآخرين أو في نطاق ممارسة مظاهر الحياة السياسية، سيعمل على تحقيق المبادئ الواردة بهذا الميثاق وانطلاقا من ذلك، بدأت منذ السبعينات حركة تكوين جمعيات للدفاع عن البيئة بقصد الدفاع عن المصالح المشتركة لأعضائها في الحفاظ على البيئة.

المطلب الأول: تعريف الجمعيات البيئية ومهامها وشروط تأسيسها

نظرا للدور الذي تلعبه الجمعيات في حماية البيئة سوف نتطرق من خلال هذا المطلب إلى تعريفها وإلى مهامها والشروط تأسيسها.

الفرع الأول: تعريف الجمعيات البيئية

عرفها الدكتور محمد حسين:" باعتبارها جماعات مؤلفة من الأشخاص الطبيعية أو المعنوية ذات تنظيم مستمر لمدة معينة لغرض غير الحصول على ربح مادي" .[1]

وعرفها المشرع الجزائري في المادة 02 من القانون 90-31 المتعلق بالجمعيات تمثل الجمعية اتفاقية تخضع للقوانين المعمول بها، ويجتمع في إطارها أشخاص طبيعيين أو معنويين على أساس تعاقدي ولغرض غير مربح، كما يشتركون في تسخير معارفهم ووسائلهم لمدة محددة من أجل ترقية الأنشطة ذات الطابع المهني والاجتماعي والعلمي والديني والتربوي والثقافي والرياضي على الخصوص". [2]

1- أحمد لكحل ، دور الجماعات المحلية في حماية البيئة، شار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر ، ص 153

2- قانون رقم 90-31 المتضمن قانون الجمعيات، المؤرخ في 17 جمادى الأولى 1411 الموافق ل 04 ديسمبر 1990، ج ر ع. 53، الجزائر، ص 20.

أما عن قانون رقم 12-06 المؤرخ في 12 جانفي 2012 المعدل والمتعلق بالجمعيات فقد عرف الجمعية على أنها تجمع أشخاص طبيعيين أو معنويين على أساس تعاقدي لمدة محددة أو غير محددة ويشترك هؤلاء الأشخاص في تسخير معارفهم ووسائلهم لاسيما في المجال المهني والاجتماعي والعلمي والتربوي والثقافي والديني والبيئي والخيري والإنساني" .[1]

الفرع الثاني: مهام جمعيات حماية البيئة

تتنوع مهام جمعيات حماية البيئة يتنوع وتعدد الموضوعات التي يشملها موضوع حماية البيئة، ومن بينها الصيد وحماية الحيوانات والنباتات وحماية الآثار والتلوث البري والمائي....الخ، ونظرا لخصوصية هذا التنظيم الاجتماعي فإن الجمعيات بصفة عامة تمتاز بنوع من المرونة والحرية من حيث اختيار الآليات القانونية المتاحة لها لبلوغ هدفها، فإما أن تختار العمل التوعوي والتحسيسي، أو إما تركز على اتصالها بالمنتخبين المحليين أو أن تلجأ إلى طرق الطعن الإدارية أو القضائية، أو أن تستعمل كل هذه الآليات بصفة عقلانية.

ونتيجة لهذه المرونة التي تتسم بها الآليات التي تستخدمها جمعيات حماية البيئة، فقد عدد المجلس الوطني للحياة الجمعوية الفرنسي ثمانية أصناف من النشاطات الرئيسية التي تقوم به الجمعيات وهي:

- إعلام وتربية الجمهور.
- تكوين أشخاص مختصين مثل المنشطين والإداريين والمنتخبين.
- المشاركة والمشاورة مع المنتخبين والإداريين.
- نشر المعلومات لوسائل الإعلام.
- اللجوء إلى القضاء في حالات التلوث أو مخالفة قوانين حماية البيئة.
- إصدار نشرية أو مجلة

1- القانون 12-06 المؤرخ في 12 جانفي 2012 المتعلق بالجمعيات، ج ر ع. 02، 2012، الجزائر ، ص 7

– حيازة أو تسيير الأوساط الطبيعية. [1]

إن اضطلاع جمعيات حماية البيئة بالمهام السالفة الذكر على أكمل وجه يجعل منها ثقلا مضادا contre poids للإدارة، وبذلك فهي تعتبر ضمانا ضد تعسف الإدارة في استعمال الوسط، ومن أجل ذلك تقوم بتمثيل المحكومين والتعبير بالنيابة عنهم والدفاع عن مطالبهم، كما تندد بالمشاريع الضارة بالبيئة أو تطالب بتعديلها إذا كانت لا تندمج بصورة صحيحة في البيئة.

وترتيبا على ذلك ونظرا للدور المتعاظم والمنتظر من التدخل الجمعوي فقد أقرت مختلف القوانين البيئية مهاما متعددة يمكن أن تضطلع بها جمعيات حماية البيئة مثل:

– تقديم طلبات فتح دعوى لتضيف حظيرة وطنية أو محمية طبيعية وإنشاء مساحات خضراء من خلال المشاركة في إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير ومخطط شغل الأراضي.

– حفظ الصحة الحيوانية والمساهمة في استئصال الأمراض الحيوانية.

– تنظيم الصيد وحماية الثروة الصيدية بين مختلف الجمعيات على المستوى المحلي والإشراف المركزي للاتحادية الوطنية للصيادين وإنشاء منطقة أو مناطق للمحافظة على التكاثر، والصيد بعد استشارة الإدارة المحلية والحد من الصيد المحظور ومحاربته.

كما يمكن للجمعيات أن تتدخل في محاربة تلوث المياه الصالحة للشرب أو تمارس دورا وقائيا في حماية المياه من التلوث.

وفي مجال المحافظة على التراث الثقافي خول قانون حماية التراث الثقافي الجمعيات إمكانية اقتراح القطاعات المحفوظة والمشاركة بصفة استشارية في أعمال اللجنة الوطنية واللجنة الولائية، والتأسيس كطرف مدني فيما يخص مخالفة أحكام قانون التراث الثقافي. [2]

1– بحي وناس، المجتمع المدني وحماية البيئة والمنظمات غير الحكومية والنقابات، دار الغرب للنشر والتوزيع، 2004، وهران، ص 57

2– عبد المنعم بن أحمد، الوسائل القانونية الإدارية الحماية البيئة في الجزائر، رسالة دكتوراه في القانون العام، جامعة الجزائر، بن يوسف بن خدة، 2008–2009، ص 33

كما خولت قواعد التهيئة والتعمير الجمعيات آليات مختلفة للمحافظة على المناطق والتراث الثقافي والتاريخي من خلال المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير ومخطط شغل الأراضي ورخصة البناء والهدم.

وهذه العينة تعتبر من الأمثلة المعروفة الخاصة بتدخل الجمعيات المتعلقة بحماية البيئة، غير أن ذلك لا يغطي كل المجالات التي يمكن أن تتدخل فيها، لأن المعيار الأساسي الذي يتحدد على ضوئه اختصاص الجمعيات هو الهدف المحدد في قانونها الأساسي، بحيث يمكن أن يتضمن مثلا ترقية التربية البيئية أو الإعلام البيئي أو تحسين ظروف العمل والنظافة والصحة العامة....الخ[1].

إضافة إلى ذلك فإن جمعيات البيئة تساهم في تنظيم الصيد وحماية الثروة الحيوانية ومع الإشراف على تكوين الصيادين والحد من المحظور، حيث تساهم جمعيات الصيادين وفق المادة 35 من قانون الصيد على ما يلي:

- الحفاظ على الحيوانات الصيدية البرية لاسيما الأصناف المحمية منها.
- تنمية الثروة الصيدية ومتابعة مواطن.
- ممارسة الصيد في احترام توازنات البيولوجية للمجموعات الحيوانية.
- مكافحة الصيد المحظوره
- تحسين الصيادين ونشر مبادئ الصيد.
- وتتخذ الجمعية كل تدابير الضرورية للحفاظ على أراضي الصيد بالمزرعة وتنمية الثروة الصيدية. [2]

1- نفس المرجع، ص 34.

2- قانون رقم 04-07 المؤرخ في 14 أوت 2004 المتعلق بالصيد ، ج ر ع. 51 ، الجزائر ،2005، ص 20،

الفرع الثالث: شروط تأسيس جمعيات حماية البيئية

نص المشرع الجزائري على ضرورة توافر مجموعة من الشروط لإنشاء الجمعيات، وهي عبارة عن أحكام تمس كل الجمعيات بغض النظر عن نشاطها سواء كان يتعلق بالرياضة أو البيئة أو الثقافة أو غيرها، لذلك سنتناول هذه المبادئ في صورتها المبدئية مع الإشارة إلى بعض النقائص والثغرات التي تؤثر على الجمعيات البيئية وتحد من نشاطها

أولا: الشروط الواجب توفرها في الأشخاص المؤسسين

يشترط في الأفراد الذين يرغبون في تأسيس جمعيات أن تتوفر فيهم الشروط التالية:

- يشترط في الأشخاص المؤسسين أن يكونوا راشدين.
- أن يتمتعوا بالجنسية الجزائرية
- أن يكونوا متمتعين بالحقوق السياسية والمدنية
- أن لا يكون قد سبق لهم القيام بسلوك مخالف لمصالح كفاح التحرير الوطني.

ثانيا: الشروط الموضوعية لتأسيس الجمعية

تتمثل الشروط الموضوعية الواجب توافرها في تأسيس الجمعية فيما يلي:

- أن لا تهدف الجمعية إلى تحقيق الربح
- أن لا يخالف هدف تأسيسها النظام الأساسي للجمعية أو النظام العام أو الآداب العامة أو القوانين والتنظيمات المعمول بها.
- أن لا يكون عدد الأعضاء المؤسسين خمسة عشر عضوا يعلنون بصفة إرادية عن ميلاد الجمعية العامة[1]

1- يحي وناس، المجتمع المدني وحماية البيئة والمنظمات غير الحكومية والنقابات، المرجع السابق، ص 32 . 31 .

ثالثا: الشروط الإجرائية لتأسيس الجمعية

-إيداع تصريح التأسيس لدي والي ولاية المقر للجمعيات التي يهم نشاطها المجال الإقليمي لبلدية واحدة أو عدة بلديات داخل ولاية واحدة، أو لدى وزير الداخلية بالنسبة للجمعيات التي يكون نشاطها مشتركا بين ولايات وطنية.

- إشهار تأسيس الجمعية في جريدة إعلامية ذات توزيع وطني وعلى نفقة الجمعية.

- قائمة تشمل الأعضاء المؤسسين وأعضاء الهيئات القيادية وتوقيعاتهم وحالاتهم المدنية ووظائفهم وعناوين مساكنهم

- نسختان مطابقتان للأصل من القانون الأساسي ويجب أن تشمل القوانين الأساسية تحت طائلة البطلان. [1]

ويمنح للإدارة المختصة ابتداءا من تاريخ التصريح أجل أقصاه 30 يوما بالنسبة للمجلس الشعبي البلدي فيما يخص الجمعيات البلدية، 40 يوما بالنسبة للولاية، فيما يخص الجمعيات الولائية، 45 يوما بالنسبة للوزارة الداخلية فيما يخص الجمعيات ما بين الولايات، 60 يوما بالنسبة لوزارة الداخلية فيما يخص الجمعيات الوطنية، حيث يتعين على الإدارة المختصة خلال هذه الآجال أو عند انقضائها كأقصى تقدير إما تسليم الجمعية وصل تسجيل ذي قيمة اعتماد أو اتخاذ قرار بالرفض، وهنا يتعين أن يكون هذا الأخير معللا بعدم احترام أحكام القانون 12-06 المتعلق بالجمعيات، وقد حدد هذا القانون كل مراحل التنظيمية التي تسير وفقها عملية التأسيس الرسمي للجمعية من خلال المادة 07 إلى 12 من هذا القانون لتصبح بعد ذلك مؤسسة رسمية لها حقوقها وواجباتها[2].

1- نفس المرجع، ص 33، 34

2- عبد الغني حسونة، الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012-2013، ص 220.

المطلب الثاني: القواعد الخاصة بجمعيات حماية البيئية

تتحدد مشاركة الجمعيات إلى جانب الإدارة في مجال حماية البيئة في المشاركة والمشاورة والاستشارة، وبهويتها في بعض الهيئات أو المؤسسات والتأثير فيها لاتخاذ قرارات ملائمة للبيئة، وإذا لم تستطع الجمعيات البيئية تحقيق أهدافها بالطرق الودية خولها القانون صلاحية اللجوء إلى القضاء لحمل الإدارة وكل مخالف للأحكام البيئية على الامتثال لهذه القواعد.

الفرع الأول: دور الجمعيات البيئية من خلال النصوص البيئية

استكمالا للتحول الجاري في القبول بدور الجمعيات كشريك للإدارة في تحقيق أهداف الإستراتيجية الوطنية لحماية البيئة، كما خص القانون 03-10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة الجمعيات فصلا خاصا بها.

تتمتع الجمعيات بحرية اختيار النشاطات القانونية الملائمة والمتاحة لها لبلوغ هدفها، فلها أن تختار العمل التوعوي والتحسيسي والتطوعي الميداني ، أو أن تركز على اتصالها بالمنتخبين المحليين وتعلب دور المنبه والمراقب للكشف عن الانتهاكات التي تمس البيئية أو أن تلجأ إلى طرق الطعن القضائية أو أن تستعمل كل هذه الآليات بصفة عقلانية من أجل بلوغ أهدافها .[1]

كما مكن المشرع في نص المادة 36 من قانون المتعلق بالجمعيات أن لها حق في رفع الدعاوى أمام الجهات القضائية المختصة عن كل مساس بالبيئة حتى في الحالات التي لا تعني الأشخاص المنتمين لها بانتظام.

كما أقر أيضا المشرع صراحة وبموجب نص المادة 38 من نفس القانون على أنه يمكن للأشخاص الطبيعيين الذين تعرضوا لأضرار فردية تسبب فيها فعل الشخص نفسه، وتعود إلى

1- وناس يحي، الآليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر، أطروحة دكتوراه في القانون العام، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2007، ص137، 140.

مصدر مشترك في الميادين المذكورة في المادة 37 أن يفوضوا جمعية معتمدة قانونيا لكي توقع باسمها دعوى تعويض كما يمكن للجمعية أن ترفع دعوى قضائية الممارسة الحقوق المعترف بها، إلا أنه رغم هذا التوسع في قبول تأسيس الجمعيات البيئية للدفاع عن المصالح الجماعية أو حتى مصالح الأشخاص غير المنتسبين إليها بانتظام أو بالتفويض عن شخص، فإن النزاع البيئي الجمعوي لم يزدهر ولا تعدوا القضايا المنشورة والمتداولة من قبل الباحثين أن تعد على رؤوس الأصابع ويعود ذلك إلى حداثة التشريع الذي تناول لأول مرة وبوضوح حق جمعيات حماية البيئة في التفاوض من خلال قانون 10/03 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، وعدم تعدد الجمعيات اللجوء إلى القضاء[1].

فيمكن للجمعية حسب قانون 10 / 03 السابق الذكر أن يفرض على الأقل شخصان طبيعيان ممن تضرروا حتى أن ترفع باسمها دعوى قضائية، كما تقوم الجمعية بالدفاع عن المحيط العمراني عند مخالفة التشريع الخاص بحماية المحيط. [2]

وإن كانت الجمعية عند تأسيسها ضمت في قانونها الأساسي حماية الشاطئ فلها أن تتأسس كطرف مدني عند وجود مخالفة لأحكام القواعد المحددة لاستغلال الاستعمال السياسي للشواطئ، كما يحق أيضا لجمعيات حماية المستهلك القيام بخبرات ودراسات خاصة بالاستهلاك.

ونلاحظ في الأخير أنه في المجال الوطني هناك عدة جمعيات وطنية ومحلية تنشط في مجال البيئة وتقوم بحملات تحسيسية للمجتمع المدني بضرورة الحفاظ على البيئة، أما دور الفرد في حماية البيئة فهو دور كبير جدا، فالفرد يمثل المحور الأساسي في مدفوع البيئة فهو مصدر التلوث البيئي أي مصدر الجريمة البيئية، ورغم التشريعات وقراراتها وكثرة الأجهزة المكلفة بحماية البيئة فهذا كله يعطي نسخة إن لم يكن هناك وعي بيئي لدى أفراد المجتمع فكل

1- وناس يحي، الآيات القانونية لحماية البيئة في الجزائر، أطروحة دكتوراه في القانون العام، المرجع السابق، ص 141.

2- المادة 35 من قانون 10/03 المتعلق بحماية البيئة والتنمية المستدامة، ج ر ع. 50، الجزائر، 2003، ص 13-14.

القوانين البيئية تلزم الفرد وتوجه له خطابا مباشرا لذلك يجب وضع سياسة واضحة لنشر الثقافة البيئية لدى الفرد وذلك بوضع مادة تدرس داخل والتجاري رغم حداثتها تبقى تشكل حلقة جديدة في تحديد العلاقة بين أصحاب المشروعات التي لها انعكاسات سلبية على البيئة ومستعملي هذه العناصر البيئية والطبيعية. [1]

ونظرا لمحدودية حالات عضوية الجمعيات في مؤسسات صنع القرار البيئي، تظل فعالية مشاركتها في تحقيق أهداف استراتيجية الوطنية لحماية البيئة المحدودة لذلك برى الكتاب أن إعطاء حق المشاركة للجمعيات في بعض الهيئات البيئية يهدف إلى القضاء على الوظيفة النقدية والاحتجاجية للجمعيات وضمان مصداقية أداء هذا الجهاز بيئيا، لأن هذه المشاركة ليست متساوية ومهيكلة وواضحة، ويرى البعض الآخر أن سبب عدم نجاعة نظام العضوية يعود إلى الاختيار التمييزي للإدارة لممثلي الجمعيات والنسبة المهملة لتمثيلها مقارنة بأغلبية الأصوات التي تحوزها الإدارة أو المؤسسات الاقتصادية، وبهذا لا يمكن للجمعيات أن تقلب موازين السياسة البيئية لأن القرارات التي تتبناها الإدارة هي التي يتم اعتمادها [2].

الفرع الثالث: الوظيفة التنازعية للجمعيات

تتمتع الجمعيات إضافة إلى حق المشاركة والمشاورة والاستشارة مع الإدارة في تحقيق أهدافها بحق اللجوء إلى القضاء باعتباره أحد الضمانات الأساسية لتفعيل الرقابة الاجتماعية لحمل الإدارة على احترام القواعد البيئية، خاصة عندما لا تتمكن الجمعيات من تحقيق أهدافها بالطريقة الوقائية عن طريق المشاركة نتيجة لضعف أو عدم فعالية هذا الأسلوب.

كرس قانون الجمعيات حق الجمعيات في التقاضي من أجل الدفاع عن المصالح المشروعة المرتبطة بأهدافها وفرض احترام القواعد المرتبطة بها سواء باللجوء إلى القضاء

1- أوهابية فتيحة، الإطار التنظيمي للجمعيات الجزائرية في ظل التغيرات السياسية الكبرى، الملتقى الوطني الرابع حول المؤسسات المجتمعية وتحديات التغيرات الكبرى في المجتمع الجزائري، قسم علم الاجتماع، جامعة باجي مختار، عنابة، 16-17 ماي 2004، ص 02، 03.

2- نفس المرجع، ص 03، 04

العادي أو الإداري، ونص قانون حماية البيئة 03-10 السالف الذكر أفرد الجمعيات البيئية بأحكام خاصة للتقاضي، إذ مكن كل جمعية يتضمن موضوعها حماية الطبيعة أو البيئة رفع دعوى أمام الجهات القضائية المختصة عن كل مساس بالبيئة حتى في الحالات التي لا تعني الأشخاص المنتسبين لها بانتظام، وممارسة حق الادعاء المدني بالنسبة للحقوق المعترف بها للطرف المدني بخصوص الأفعال التي تلحق ضررا مباشرا أو غير مباشر بالمصالح الجماعية التي تدافع عنها أو بتفويض كتابي من شخصين على الأقل. [1]

وإضافة إلى ذلك تضمنت نصوص خاصة حق الجمعيات التأسيس كطرف مدني منها قانون حماية التراث الثقافي وقانون التهيئة والتعمير.

وعلى النقيض من هذا التوسع الذي اعتمده المشرع الجزائري في قبول تأسيس الجمعيات البيئية طبق القضاء الفرنسي صرامة كبيرة في قبول تأسيس الجمعيات طرفا مدنيا وحصرها في الحالات التي ينص عليها القانون صراحة.

إلا أنه ورغم هذا التوسع في قبول تأسيس الجمعيات البيئية للدفاع عن المصالح الجماعية أو حتى مصالح الأشخاص غير المنتسبين إليها بانتظام أو بالتفويض من شخصين، فإن النزاع الجمعوي البيئي [2]لم يزدهر ولا تعدو القضايا المنشورة والمتداولة من قبل الباحثين أن تعد على رؤوس الأصابع ، ويؤدي ذلك إلى حداثة التشريع الذي تناول لأول مرة وبوضوح حق جمعيات حماية البيئة في التقاضي من خلال قانون 03-10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة وعدم تعود الجمعيات اللجوء إلى القضاء بالرجوع إلى الحكم العام الذي خول الجمعيات البيئية حق رفع دعوى أمام الجهات القضائية المختصة عن كل مساسا بالبيئة حتى في الحالات التي لا تعني الأشخاص المنتسبين لها بانتظام، فإنه يمكن لها ممارسة حق الطعن القضائي أمام الجهات القضائية الإدارية المختصة ضد القرارات والتراخيص المخالفة للتدابير البيئية التي تصدرها الإدارة أو يمكن الطعن في هذه القرارات بسبب عيب الإجراءات أو تجاوز

1- عبد المنعم بن أحمد، المرجع السابق، ص 174.

2- وناس يحي، الوسائل القانونية لحماية البيئة في الجزائر، المرجع السابق، ص 190.

السلطة أو مخالفة القانون، ولا يثير الطعن بالإلغاء أي صعوبة للجمعيات لأن هذا الطلب يتسم بالموضوعية ذلك لأن القانون يخول الحق لكل طاعن فرض احترام المشروعية على الإدارة بواسطة القضاء، ذلك أن الإدارة ملزمة بمراعاة المطابقة conformité والملاءمة comptabilite في تطبيقها للقواعد البيئية بحسب سموها وتدرجها [1].

كما يمكن أن تثار مسؤولية الدولة نتيجة لعدم تعرفها أو لإهمال دراسة ومراقبة المنشآت الملوثة، إذ يرى الأستاذ "دراف" بأن طلب التعويض بالنسبة للجمعيات أمام الجهات القضائية الإدارية ظل مستعصيا في ظل قانون 83-03، إلا أن تم صدور أحكام خاصة تسمح بلجوء الجمعيات البيئية إلى القضاء حففت من صرامة الشروط المتطلبة في صفة الضرر والذي لم يعد يشترط فيه أن يكون مباشرا ومتعلقا بالمصالح الجماعية للجمعية.

وتظهر المعالجة القانونية للقوانين والمراسيم المتعلقة بالبيئة مساهمة الجمعيات في المجال البيئي ويظهر من خلال:

أ- المساعدة وابداء الرأي والمشاركة:

ما أقره المشرع في المادة 35 من قانون البيئة الجديد، حيث جاء فيها: " تساهم الجمعيات المعتمدة قانونا والتي تمارس أنشطتها في مجال حماية البيئة وتحسين الإطار المعيشي في عمل الهيئات العمومية بخصوص البيئة، وذلك بمساعدة وإبداء الرأي والمشاركة وفق التشريع المعمول به".

ودون الإخلال بالأحكام القانونية السارية المفعول، يمكن للجمعيات المنصوص عليها في المادة 35 أعلاه رفع دعوى أمام الجهات القضائية المختصة عن كل مساس بالبيئة، حتى في الحالات التي لا تعني الأشخاص المنتسبين لها بانتظام. [2]

1- وناس يحي، الوسائل القانونية لحماية البيئة في الجزائر، المرجع السابق، ص .192

2- المادة 36 من قانون رقم 03-10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستديمة، المرجع السابق، ص18،19

ب- رفع دعاوى التعويض:

كما يمكن للجمعيات المعتمدة بقانون ممارسة الحقوق المعترف بها للطرف المدني بخصوص الوقائع التي تلحق ضررا مباشرا أو غير مباشر بالمصالح الجماعية التي تهدف إلى الدفاع عنها ن وتشكل هذه الوقائع مخالفة للأحكام التشريعية المتعلقة بحماية البيئة وتحسين الإطار المعيشي وحماية الهواء والماء وباطن الأرض والفضاءات الطبيعية والعمران ومكافحة التلوث. [1]

وعندما يتعرض أشخاص طبيعيون لأضرار فجائية تسبب فيها فعل الشخص نفسها وتعود إلى مصدر مشترك في الميادين القانونية والمذكورة في المادة 37 من قانون 03-10 المتعلق بالبيئة والتنمية المستدامة والمادة 35 المذكورين أعلاه، حيث يمكن لكل جمعية معتمدة بمقتضى هذه المادة وإذا ما فرضها على أقل شخصان طبيعيان معنيان، أن ترفع باسمها دعوى تعويض أمام أي جهة قضائية ويجب أن يكون التفويض الذي يمنحه كل شخص معني كتابيا.

ويمكن للجمعية أن ترفع دعوى قضائيا عملا بالفقرتين السابقتين ممارسة الحقوق المعترف بها للطرف المدني أمام أي جهة قضائية جزائية. [2]

ج- دور الجمعيات الاستشاري في مجال المياه:

وفي مجال المياه دور الجمعيات وقائي في الحماية، وتم الإشارة إلى ذلك في المادة 38 من نفس القانون السالف الذكر إذ يتشكل المجلس الوطني الاستشاري للموارد المائية من ممثلي الإدارات والمجالس المحلية والمؤسسات العمومية و الجمعيات المهنية.

د- التمثيل الرقابي للجمعية

كما حدد المشرع عضوية الجمعيات البيئية في بعض المؤسسات ذات الطابع الصناعي والتجاري للتطهير.

1- المادة 37 من نفس القانون، ص 11

2- المادة 38 من قانون رقم 03-10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستديمة، المرجع السابق، ص 20.

ونذهب إلى القول القائل أيضا أن مشاركة الجمعية ضمن هذه الهيئات الإدارية الصناعية والتجارية، إنما هو قضاء على الوظيفة النقدية لأن مشاركتها ليست متساوية ولأن الإدارة تؤثر سلفا على القرار البيئي. [1]

كمالا ينحصر دور الجمعيات البيئية في الاستشارة فحسب، بل يتعداه في الكثير من الحالات إلى المشاركة في صنع القرار البيئي من خلال حق التمثيل داخل بعض الهيئات الحكومية رغم عدم اتساع هذه الإمكانية إلى جميع الهيئات المشرفة على حماية البيئة إلا أن النص على حق المشاركة في بعض الهيئات يعكس تحولا جذريا في ممارسة الإدارة التقليدية التي كانت تفضل الأسلوب الانفرادي في صنع القرار.

ويرى البعض أن هناك مفهومين للمشاركة الجمعوية، الأول يقضي بمساهمة الجمعيات في التغير الاجتماعي وتعديل أدوات وأهداف السياسات البيئية العامة، والثاني يتناول مفهوما مقلصا بمساهمة الجمعيات في التسيير الوظيفي للهياكل البيئية كما هي موجودة.

ويمكن القول في الأخير أن مؤسسات المجتمع المدني تحظى بعناية واهتمام كبير في الكثير من المجتمعات بفعل دورها وأنشطتها المجتمعية متعددة الأغراض، وتشكل الجمعيات الغير حكومية البيئية أحد المكونات الأساسية للبناء المؤسسي المعني بالإدارة البيئية، حيث لا تقل أهمية عن أية جهة من الجهات المشاركة في الإدارة البيئية، بل لها مميزات عدة فهي تتكون من عناصر تطوعية لديها الحافز الشخصي لممارسة أنشطة تطوعية تهدف إلى حماية البيئة، فضلا عن عدم تقيدها بالعوائق الروتينية البيروقراطية، وهو مما يتيح لها حرية الحركة والمرونة في التصرفات وفي العمل الفعال لحماية البيئة، كما أنها تشكل جماعات للضغط على الأجهزة التنفيذية ومتخذي القرار لاتخاذ الإجراءات التي تخدم البيئة. [2]

1- وناس يحي، الوسائل القانونية لحماية البيئة في الجزائر، المرجع السابق، ص134.

2- محمد عبد الكريم، نور الإدارة والجمعيات الأهلية في حماية الوعي البيئي والثقافة البيئية ومهامها الأساسية، مجلة السياسة الدولية، العدد 1و2، المجلد 46، القاهرة، 2008، ص 41.

المطلب الثالث: تقييم أداء الجمعيات البيئية

يكون تقييم أداء الجمعيات البيئية من خلال عوامل النجاح والفشل، وعليه تكمن أهمية هذه الأخيرة في إبراز أهم العوامل الداخلية و الخارجية التي تساعد على تطوير أساليب عمل الجمعيات وفعاليتها.

الفرع الأول: عوامل نجاح أداء الجمعيات

تقوم عملية نجاح الحركة الجمعوية على مجموعة من العوامل منها عوامل خاصة بالأعضاء، وطبيعة المحيط الذي تنشط فيه الجمعيات، وعوامل موضوعية .

وتعتبر العناصر التالية متعلقة بنجاح عمل الجمعيات مجرد معلومات لرصد مختلف العوامل التي تساهم في نجاحها، وهي ليست حصرية، ومن بين هذه العوامل عوامل

خاصة بالأعضاء أو عوامل ذاتية نذكر منها ما يلي:

أ- مدا وجود إرادة تطوعية حقيقية لدى أعضاء الجمعية.

ب- توافر قاعدة عملية خاصة بالموضوع الذي تنشط فيه الجمعية

ج- معرفة الإطار القانوني للمطالبة بالهدف المنشود.

د- منهجية عمل سليمة ومدا تواجدها في الميدان.

كما تتحدد مجهودات وإرادة الأعضاء بالعوامل المتعلقة بالمحيط الذي تنشط فيه وبعلاقتها بالمجتمع، لأن الجمعية تستمد قوتها وبقاءها من المجتمع، وكذا علاقتها مع السلطات الإدارية ومدا تعاون الإدارة معها، وأخيرا علاقتها مع بقية الجمعيات الأخرى.

كما تتحدد فعالية العمل الجمعوي على مجموعة من العوامل الموضوعية والتي تتعلق بطبيعة الموضوع مجال نشاطها- وقدراتها المالية والتأهيل العلمي والفني لأعضائها في المجال الذي تنشط فيه الجمعية. [1]

الفرع الثاني: عوامل فشل أداء الجمعيات البيئية

تعاني الجمعيات حماية البيئة من بعض النقائص التي تحول دون القيام بوظيفتها على أكمل وجه، بحيث ينحصر جانب من هذه النقائص في بعض خصوصيات النظام القانوني الذي يحكم الجمعيات وكذا فيما يتعلق بمدى مساعدة شراكة الآخرين من إدارة ومواطنين في إنجاح دورها، وأخيرا من خلال مستوى الأداء والتنظيم الذي تتمتع به هذه الجمعيات أيضا والمعوقات التي تعاني منها الجمعيات البيئية نذكر ما من بين أهم النقائص يلي:

أ-النقائص الناجمة عن النظام القانوني الذي يحكم الجمعيات:

يعاني عدد هام من الجمعيات من ضعف قدراتها الإدارية، فالجانب التطوعي لا يكفي وحده لإنجاح المشاريع، بل يجب تطوير قدراتها الإدارية والبشرية ويرجع ضعف القدرة الإدارية والبشرية للجمعيات إلى عدة عوامل منها:

- عدم معرفة أعضاء الجمعية الوسائل المتاحة لتحقيق أهدافهم المتعلقة بحماية البيئة.

- عدم توافر التكوين والخبرة الإداريين لدى قيادتها.

- ضعف التنظيم والممارسة الديمقراطية والثقافية والمشاركة الحقيقية لكل الأعضاء وكذا نقص التداول على القيادة.

ب- صعوبة المشاركة والحصول على المعلومات من الإدارة:

يعتبر الحصول على المعلومات والبيانات الخاصة بالبيئة أمرا حاسما في نشاط كل جمعية، لأنه لا يمكن تصور تحرك جمعية بدون قاعدة بيانية، لذا وجب عليها النضال من أجل

1- غنية إبرير، دور المجتمع المدني في صياغة السياسات البيئية، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الحاج الخضر، باتة، 2009-2010، ص 112.

إرساء تقاليد وممارسات واضحة في مجال الحق في الإعلام والاطلاع على الوثائق الإدارية، وهذا الأخير الذي يسمح بتحقيق المواطنة الإيكولوجية الحقيقية.

ج-مستويات أداء أعضاء الجمعيات:

يمثل هذا العامل، العامل الداخلي ويبرز من خلال قوة التنظيم والانضباط والتخطيط المحكم للأهداف المنشودة، فالتخصص الفني والدقيق ضروري للجمعيات وذلك التقديم إسهامات دقيقة ومتخصصة. [1]

بحيث نجد في الواقع الكثير من الجمعيات البيئية ليست على قدر من الكفاءة و التنظيم فوجودها سواء مع عدمها ولا ينحصر دورها إلا في الاحتفال بالأعياد الرسمية الوطنية والعالمية. [2]

غياب التخطيط المستقبلي:

نتيجة لضعف القدرات الإدارية والتسييرية لدى الجمعيات، فإن عملها يكون مجرد رد فعل، لا يقوم على تصور مستقبلي لنشاطاتها ونادرا ما تعمل على التنبؤ والتخطيط والتصور المستقبلي لرسم خطوات عملها، في غياب هذا الأخير لا تستطيع غالبية الجمعيات تحقيق أهدافها.

ويعتبر توافر تعبئة كافية للجمهور والضمان الوحيد لنجاح العمل الجمعوي سواء من خلال اللجوء إلى الجمهور للقيام بالتطوع الميداني من أجل القيام بأعمال معينة، أو تقديم الدعم المالي الكافي لإنجاح المشروع أو للقيام بممارسة الضغط للقيام بكل هذه نشاطات المجتمعة ضعف التنسيق بين الجمعيات البيئية والجمعيات الأخرى:

يعد نشاط مجال الجمعيات البيئية واسعا ومتشعبا، لذا وجب عليها إيجاد نسيج من العلاقات التعاونية والتكاملية والتنسيقية فيما بينها، كما أن هذه العلاقة لا يجب أن تنحصر بين

1- يحي وناس، المرجع السابق، ص 60-61.

2- نفس المرجع، ص 62.

الجمعيات البيئية فقط، بل هناك انقاطعات مع جمعيات أخرى مثلا جمعيات ثقافية، اجتماعية.....الخ،

وتبقى هذه العلاقة خاضعة لاجتهاد أعضاء الجمعيات في إيجاد شركاء من أجل تحقيق أهدافها وتطوير أساليبها وبناء قدراتها، ولا يمكن أن يتحقق انفتاح الحركة الجمعوية بصفة عامة والجمعيات البيئية بصفة خاصة إلا إذا تجاوزت عناصر ضعفها الداخلي وتعاملت بصورة إيجابية مع بقية الجمعيات الأخرى. [1]

و- ضعف الرغبة التطوعية في مجال حماية البيئة:

أثر غياب الإطار القانوني بكفل حرية إنشاء الجمعيات طيلة ثلاث عشريات على التراجع الواضح من خلال الرغبة في التطوع والعمل المدني، وظهر هذا التراجع والاضمحلال بشكل ملحوظ خاصة في مجال البيئة، فنلاحظ هناك عزوفا على الانضمام للجمعيات البيئية أو المبادرة بإنشائها، كل هذا راجع إلى انعدام الوعي البيئي وكذلك غياب روح المواصلة البيئية.

ورغم التحول القانوني الجذري في تنظيم مشاركة الجمعيات البيئية من خلال العشرية الماضية إلا أن المحيط الوطني للأعمال من أجل البيئة والتنمية المستدامة [2].

اعتبر أن دور المجتمع المدني في صنع القرارات البيئية أو حتى حمايتها فقط لا يزال محدودا وهامشيا.

1- غنية إبرير، المرجع السابق، ص 117

2- وزارة تهيئة الإقليم والبيئة ، المخطط الوطني من أجل البيئة والتنمية المستدامة ، 2001، ص10

المبحث الثاني : مقارنة بين جمعية بني يزقن لحماية البيئة وجمعية الوطنية لحماية البيئة لولاية مستغانم

نظرا للدور الفعال الذي تلعبة الجمعيات في حماية البيئة فسوف نحاول بيان ذلك من خلال إجراء مقارنة بين بعض الجمعيات كجمعية بني يزقن المتعلقة بحماية البيئة بولاية غرداية وجمعية الوطنية لحماية البيئة بولاية مستغانم

المطلب الأول: جمعية بني يزقن لحماية البيئة وأهدافها ونشاطاتها والعراقيل التي تواجهها

من خلال هذا المطلب سنتطرق إلى تعريف وأهداف وأهم الأنشطة و العراقيل التي تواجه جمعية بني يزقن المتعلقة بحماية البيئة بولاية غرداية.

الفرع الأول: التعريف بجمعية حماية البيئة

إن الحديث عن "دور جمعية حماية البيئة في التنمية المحلية يقودنا في الأول إلى التعريف بالجمعية والأهداف التي قامت من أجلها.

تأسست "جمعية حماية البيئة" بيني يزقن ولاية غرداية الكائن مقرها بالباي الشرقي صندوق بري 900 بني يزقن 47005، في 19 مارس 1989، وحصلت على الاعتماد بتاريخ 10 أكتوبر 1989، فبين سنتي 1989 و 1999 كان عمل الجمعية مقتصرا على تحسيس المجتمع واقامة ندوات وملتقيات بضرورة الحفاظ على البيئة، وذلك لضيق النظرة اتجاه البيئة، بسبب الظروف السائدة في تلك السنوات ونتيجة للنشاطات المعتمدة للجمعية أصبحت لها صدى ولائي وفتح لها أفاق وطنية ودولية، وفي سنة 1999 أعلن الاتحاد الأوروبي عن نيته في دعم الجمعيات على مستوى المغرب العربي التي تعمل في إطار حل المشاكل البيئية، فاغتنمت الجمعية هذه الفرصة من أجل كسر الروتين الذي كانت تعمل به في السنوات الماضية، ولفتح أفاق دولية للجمعية انضمت إلى شبكة RAD00 وهي شبكة جمعيات المهتمة بالتنمية المستدامة للواحات.

وهذه شبكة هي عبارة عن جمعيات ناشطة في المغرب العربي لحماية الواحات وتعزيز التنمية المستدامة في مناطق الواحات. [1]

الفرع الثاني : أهداف ونشاط "جمعية حماية البيئة

أولا: أهداف "جمعية حماية البيئة

لكل جمعية أهدافها التي نشأت من أجلها، ول جمعية حماية البيئة أيضا مجموعة من الأهداف وهي كالتالي:

- تساهم في التنمية المستدامة للواحة.
- تساهم في مكافحة التصحر.
- تساهم في ضمان الأمن الغذائي.
- التقليل من اختلال التوازن المناخي.
- تنمية الثقافة البيئية في المجتمع.
- تطوير الحس المدني البيئي.
- تشجيع استخدام الطاقات المتجددة.
- حماية التنوع البيولوجي للواحات.
- تنمية الفلاحة البيئية[2]

ثانيا: نشاطات "جمعية حماية البيئة

بحكم الارتباط المباشر بين جمعية حماية البيئة " ببني يزقن و الجمهور المحلي يمكنها من أن تلعب دورا محوريا في العملية التنموية وهذا تترجمه المنجزات والمشاريع التي قامت بها.

1- سمير بوهايشة، دور المجتمع المدني في تجسيد التنمية المحلية، دراسة حالة، جمعية حماية البيئة ببني رزقن، رسالة ماستر في العلوم السياسية، جامعة الشلف، 2013-2014، ص 117

2- سمير بوهايشة، المرجع السابق، ص118.

ويمكن تقسيم نشاطات "جمعية حماية البيئة " ببني يزقن على فترات زمنية وهي:

أ- من 2000 إلى 2004:

2000: لقاء مغربي في تنوس، والغرض منه التعاون من أجل الحفاظ على واحات منطقة المغرب العربي، ومنه تبلورت فكرة إنشاء شبكة تضم جمعيات من المغرب العربي، إضافة إلى جمعيتين من فرنسا.

2001: أول لقاء في بني يزقن أعلن فيه رسميا إنشاء شبكة RAD00، شبكة الجمعيات الناشطة في المغرب العربي لحماية الواحة وتعزيز التنمية المستدامة في مناطق الواحة، والهدف من إنشاء شبكة RAD00 هو إعادة الاعتبار للواحة الإفريقية نظرا لما كانت تعاني من التهميش من طرف السلطات الرسمية، وبذلك تكون حريصة على وقف التدهور الذي لا تزال تعاني منه الواحة، فهي تعتبر عنصرا أساسيا لمستقبل محيط بأكمله في الصحراء، فهي جزر زراعية وأماكن تثبت السكان ومصدر أساسي لاقتصاد الإنسان الحقيقي، وأكد الاهتمام المتزايد في هذه النظم الإيكولوجية والزراعية والحاجة إلى التنمية المستدامة، كما يتضح من إنشاء وكالة مكرسة للواحات في المغرب وتبادل الخبرات والتعاونية في هذه المسألة .

وتتكون الشبكة من الجمعيات التالية:

1- CARI (Centre d'actions et de réalisations internationales)

- مركز المشاريع والإجراءات الدولية: [1]

هو عبارة عن منظمة غير حكومية تأسست في عام 1998 تحمل مبادرات واحتياجات السكان في الأراضي الجافة، ولاسيما في إفريقيا جنوب الصحراء وشمال أفريقيا، وتعمل من أجل توفير احتياجات هذه المجتمعات، وتهدف إلى:

- تحقيق التنمية الريفية ومكافحة تدهور الأراضي تحت تأثير التصحر وتغيير المناخ.

1 - Jean Baptiste Chenoval, El Waha d'une oasis à l'autre, France : agence Française de développement, numéro 4 juin 2013, pl.

- أنها تهدف إلى تحسين الظروف المعيشية للسكان المحليين و مكافحة الفقر.

- يركز على إدارة وتنمية الموارد الطبيعية بطريقة مستديمة.

2-CIVES MUNDI:

هو جمعية غير حكومية من أجل التنمية، تأسست سنة 1987 بإسبانيا، تقوم بإنجاز المشاريع في أمريكا اللاتينية، المغرب العربي، جنوب إفريقيا وآسيا.

3- CCFD (The corpus chrisit fine department) : اللجنة الكاثوليكية ضد الجوع من أجل التنمية. [1]

هي منظمة غير حكومية الإنمائية الأولى في فرنسا المعترف بها باعتبارها المرافق العامة في عام 1984، تلقت الجمعية في عام 1993 التسمية القضية الوطنية العظمى ولها صفة استشارية لدى المجلي الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة لأكثر من 50 سنة، تعمل من أجل التقليل من الجوع في العالم.

4- ASOC (Association sauvegarde oasis chnene) جمعية لحماية الواحة:

جمعية تونسية تعمل على إعداد ودعم إجراءات التنمية المستدامة لحماية الواحة والشروع في السكان المحليين للسيطرة على تجربة التنمية الخاصة بها، واستقرار الواحة وأماكن أخرى في العالم.

تتمثل أنشطتها الرئيسية في: [2]

- إنشاء واحة حديثة للتنوع البيولوجي " واحة شجري" وتحديد الوضع الطبيعي.

- إنشاء محطة سماد النفايات لواحة النخيل تاريخ وتنمية الزراعة البيئية.

1 - www.cariassociation.org

2- سمير بوهايشة، المرجع السابق، ص 121.

- تقييم المعرفة المحلية وتطوير الأنشطة المدرة للدخل.

- شراء منزل في المدينة القديمة وتعبئة الموارد من أجل تحويلها إلى هيكل المضيف.

- تحسين منتوجات الواحة (مركز التنمية المستدامة للواحة).

5-TENMYA من موريطانيا:

هي منظمة غير حكومية أنشأت عام 1997 من قبل مجموعة من الهندسيين والاقتصاديين المتطوعين الموريتانيين الذين عملوا اجتماعيا قبل عقود في هياكل الدعم للتنمية المحلية في موريتانيا.

6-TECSDAM جمعية من أجل الحد من الجفاف والتصحر في المغرب:

Association pour la lute contre l'érosion, la sécheresse et la).
(désertification au Maroc

تم إنشاؤها في عام 1986 أنشطتها كانت لصالح مزارعين الواحات وتقع في مقاطعة TATA تتمثل أهداف هذه الجمعية على النحو المحدد في نظامها الأساسي في: [1]

- مكافحة تدهور النخيل.

- تحسين كفاءة الموارد المائية في الواحة.

- تحسين دخل الأسرة من المزارعين في الواحات ومكافحة الفقر.

كما يتواجد على مستوى بني يزقن سد " أجاس" الذي يعتبر المصدر الأساسي للفلاحة بالمنطقة، بحيث يقوم بالاحتفاظ على مياه الأمطار، ليتم استغلالها في مجال الفلاحة إلا أن هذا السد لم يعد يقوم بوظيفته الأساسية، وهي الاحتفاظ بالمياه وذلك الامتلائه بالرمال.

فقامت جمعية حماية البيئة" بإعادة الاعتبار لنظام الحماية من الفيضانات وادي أنتيسة ما بين 2000-2004 بإزالة ما يقارب 100.000 متر مكعب من سد بني يزقن، وقد

1- سمير بوهايشة، المرجع السابق، ص121، 122 .

استخدمت الجمعية من أجل هذا المشروع جرافة و 04 شاحنات، وبناء 2000 متر من الجدران الواقية وتوسيع مجرى بواد أنتيسة، وقد وظفت الجمعية في المشروع ما يقارب 30 شخصا، بالإضافة إلى إزالة أعشاش النخيل لكي لا تعيق سريان المياه.

وكان لهذه العملية دور كبير في الإنقاص من حجم كارثة فيضان 01 أكتوبر 2008 بالمنطقة. [1]

– إعادة الاعتبار الأخلاقيات تسيير واستغلال الموارد المائية ما بين سنتي 20042008، بترميم 27 بئر في واحة بني يزقن بتعاون أخصائيين إسبان وفرنسيين.

ب من 2005 – 2007:

في هذه الفترة الممتدة ما بين 2005 و 2007 قامت الجمعية بتنظيم ورشات مغاربية ببني يزقن حول:

– السياحة المسؤولة: هي السياحة التي تأخذ بعين الاعتبار أثارها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الحالية والمستقبلية، وتلبي احتياجات الزائرين والمجتمعات المضيفة وقطاع الصناعة والبيئة.

وتخلق أفضل الأماكن للناس للعيش فيها وأفضل الأماكن للزيارة. [2]

– نشاطات تحسيسية حول إشكالية البيئة مع الاحتفال بالأيام العالمية والوطنية الخاصة بالبيئة.

– الانضمام لبرنامج التضامن للماء في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط .

– كما قامت الجمعية في هذه الفترة بإنجاز مراكز للتكون في منطقة أنتيسة، ولهذا المركز بعد مغاربي يقدم في مجالي:

– الفلاحة البيئية الموجهة للمهندسين الفلاحيين (كمكونين) وللفلاحين عامة.

---

1 – Salah – Baal: "Combiner heritage et modernisation en gestion de l'eau : RADOO, El Waha d'une oasis à l'autre, France, numéro 1 octobre 2012, P2.

2– سمير بوهايشة، المرجع السابق، ص122 ، 123.

– تكوين الأفراد في مجال تركيبة وتسيير المشاريع ولقيادات الجمعيات وتعزيز قدرتها.

– وتعمل الجمعية في هذا الإطار على إعطاء السند العلمي للفلاحة من خلال توظيف

أخصائيين في هذا المجال سواء من داخل الوطن أو خارجه والعمل على تحسيس الأفراد المحليين وتوعيتهم.

كما قامت الجمعية باقتراح إنشاء لجنة تسمي ب الجنة إنقاذ الواحة" وتضم هذه اللجنة كافة الأطراف من حلقة الغرابة وأعيان البلدية والجمعية، لكي تكون حماية البيئة مسؤولية الجميع ولإنقاص العبئ على الجمعية. [1]

الفرع الثالث: العراقيل التي واجهتها جمعية حماية البيئة

غالبا ما نجد مؤسسات المجتمع المدني تواجهها عراقيل، فنجد أن ل "الجمعية حماية البيئة" ببني يزقن تواجهها مجوعة من العراقيل التي يمكن تلخيصها فيما يلي:

أ–انعزال الأفراد عامة والشباب خاصة عن العمل الجمعوي وعدم الإيمان بفكرة أن حماية البيئة مسؤولية الجميع.

ب– اعتبار أن مسؤولية حماية البيئة هي مسؤولية البلدية أو الجمعيات فقط .

وشباب ناشطين في الجمعيات وضيق الجانب الاجتماعي

ج–صعوبة إيجاد أشخاص للأفراد.

د صعوبة التعامل مع الهيئات سواء الرسمية أو الفرعية، فمن الصعوبة الحصول على الترخيص لإقامة المشاريع أو الإعانات والعتاد.

ثقل الاستجابة من طرف الهيئات الفرعية ومجلس الأعيان وذلك لأن الأخير هو المعني بتسيير الشؤون الاجتماعية، لذلك يجب استشارته وأخذ موافقته قبل القيام بأي مشروع. [2]

1– سمير بوهايشة، المرجع السابق، ص123 ، 124 .

2– سمير بوهايشة، المرجع السابق، ص 124، 125.

المطلب الثاني: الجمعية الوطنية لحماية البيئة ومكافحة التلوث بولاية مستغانم

سنتناول في هذا المطلب تعريف بالجمعية حماية البيئة لولاية عنابة والأهداف التي تصبوا إلى تحقيقها وأهم العراقيل أو بالأحرى المشاكل التي تواجهها.

الفرع الأول: التعريف بالجمعية الوطنية لحماية البيئة لولاية مستغانم

تأسست الجمعية الوطنية لحماية البيئة ومكافحة التلوث " بولاية عناية والتي واعتمدت رسميا من قبل السلطة بتاريخ 11 مارس 1990، أي بعد صدور قانون 31 / 90 الخاص بالجمعيات، وذلك كجمعية محلية بولاية عناية، نتيجة لحاجة المنطقة إلى التقليل من التدهور البيئي الناجم عن نفايات المصانع **كأسمدال** ومركب الحديد والصلب بالحجار، والضرر المحدق بالصحة العمومية وسلامة المحيط بشكل أخص لاسيما في علاقة الثقافة البيئية لدى السكان عموما.

– وقد أتخذت مقرا رئيسيا لها ببلدية البوني، ثم استطاعت شيئا فشيئا من أن توسع من دائرة نشاطاتها لترتقي إلى المستوى الوطني وتصبح جمعية وطنية بعد الاعتماد المقدم لها من طرف وزارة الداخلية تحت رقم 106 والصادر بتاريخ 20 جانفي 1996. [1]

وفي هذا الإطار تجدر الإشارة إلى أن الطابع الوطني الجمعية حماية البيئة ومكافحة التلوث مكن من فتح مكاتب ولائية عبر 12 ولاية تمكنت من أن تتفرع عليها لحد الآن وهي: تيزي وزو، قسنطينة، سوق أهراس، الأغواط، سكيكدة، بسكرة، سعيدة، المسيلة باتنة، الجزائر العاصمة، عنابة.

1– فريد سمير، المرجع السابق، ص 123.

وقد أخذت الجمعية في هذا الإطار الشكل التنظيمي التالي:

شكل رقم (01)، يوضح الهيكل التنظيمي للجمعية الوطنية لحماية البيئة ومكافحة التلوث.

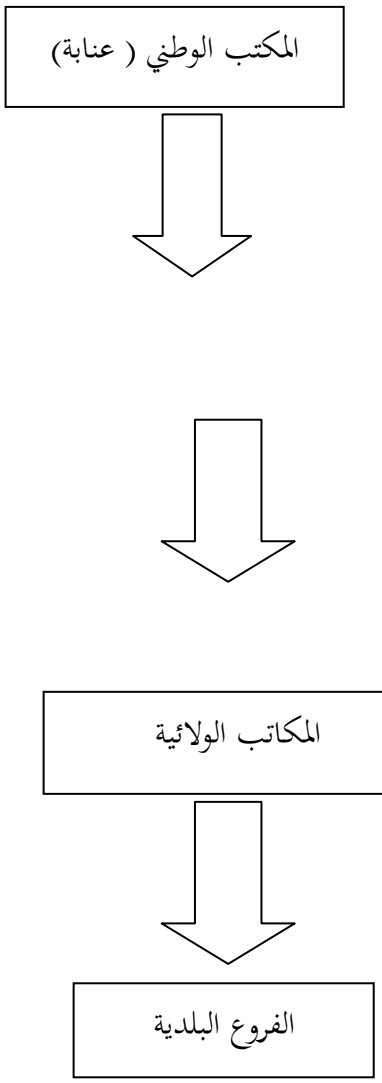

ويتكون من:

- الرئيس.
- نائب الرئيس الأول المكلف بالدراسة التقنية والعلمية.
- نائب الرئيس الثاني المكلف بالإعلام والتوجيه.
- الكاتب العام.
- الكاتب العام المساعد
- أمين المال.
- أمين المال المساعد.
- 5 أعضاء

وتتكون من:

- منسق المكتب الولائي.
- كاتب عام.
- أمين المالية.
- 3 أعضاء[1].

1- فريد سمير، المرجع السابق، ص 123.

الفرع الثاني: أهداف الجمعية

من المهم القول هنا قبل الانتقال مباشرة إلى الحديث عن أهداف الجمعية الوطنية الحماية البيئة ومكافحة التلوث أن الجزائر شهدت ولا تزال تشهد في الوقت الحالي خطرا أكيدا على البيئة، تمثل بوضوح في تبديد المياه وهدرها، في التردي المتواصل للأراضي الزراعية في نشوء ظاهرة التصحر، في إزالة الغابات، في تردي المياه بالنفايات الصناعية والبشرية، هذا بالإضافة إلى التلوث الناجم عن إطلاق الغازات والأدخنة من حرق وقود الفحم والنفط في الصناعة، ومن التلوث بالنفايات الصناعية التي تجري دون سيطرة أو تنظيم، مما يلوث الهواء والتربة كما هو الحال بالنسبة لولاية عنابة، حيث أثبتت على سبيل المثال لا الحصر تقارير طبية وبحوث علمية[1] وجود 20 ألف مصابا بالربو ولا سيما المقيمين بالمناطق الصناعية ببلديات عنابة، البوني، الحجار، سيدي عمار الذين يستهلكون سنويا 100 علبة من الدواء.

إن هذا التلوث الناجم في الواقع عن مركبي الحجار (سابقا وأسبات حاليا) لإنتاج الأسمدة الفوسفاتية والأزوتية المتواجد قرب محيط عمراني ومجمعات سكانية تمتد بين أحياء بوخضرة وسيدي سالم وسيبوس إلى غاية وسط المدينة (مدينة عنابة)نتيجة إفرازاته الغازية المضرة بالصحة العمومية خاصة التلاميذ الذين يتعرضون يوميا لاختناقات وأمراض صدرية، كما تتسبب صناعة الحديد والصلب المركب الحجار (سابقا وأسبات حاليا) في انتشار الغازات السامة في الهواء وكذا إنتاج عدة نفايات ملوثة للتربة والماء في غياب استراتيجية ناجعة وإجراءات عملية للتقليل من حجم التلوث، عدا بعض القرارات التي اتخذتها الحكومات المتعاقبة لإزالة مشكلة التلوث منها القرار المتخذ سنة 1997 والمتعلق بصرف القرض المقدم من البنك العالمي المحدد ب 78 مليون دولار للقضاء على التلوث الصناعي بمنطقة الشمال الشرقي

1- قواسمي (ع)، عنابة التلوث الصناعي سبب آلاف الإصابات بالربو"، صحيفة الخبر، صحيفة وطنية جزائرية العدد 3970، 28 ديسمبر 2003، ص 9).

على مستوى مركب تكرير البترول "سعيدة"، وحدة إنتاج الزئبق "عزابة " ومركب سيدار الحجار" وأسمدال ب "مستغانم ".[1]

وعلى مستوى آخر من الوضع البيئي المتدهور الذي يعيشه سكان ولاية عنابة، يلاحظ على سبيل المثال – في إحدى البلديات الكبرى التابعة لها هي بلدية البوني" أن هذه الأخيرة تضم 24 تجمعا سكانيا منها 17 تجمعا كبيرا وأغلبها يعرف وضعا بيئيا متدهورا جدا لاسيما في الشتاء، حيث تكثر الأوحال والبرك المائية وتتحول هذه الأحياء الحضرية إلى تجمعات ريفية تفتقر إلى أبسط شروط الحياة، ناهيك عن انتشار الفضلات المنزلية في كل مكان بحي بوخضرة وسيدي سالم، حيث يرمي الفرد المواطن هذه النفايات في كل الأوقات وفي بعض الأحيان من أعلى شرفات المنازل، كما تقوم الحيوانات المتشردة من أبقار وأغنام بحملها إلى داخل الأحياء الحضرية، إضافة إلى تدفق قنوات صرف المياه القذرة بين العمارات وتحول مساحات أخرى إلى برك من المياه الصالحة للشرب ومياه الأمطار، فضلا عن غياب المساحات الخضراء، حيث لا توجد على مستوى البلدية سوى مساحة خضراء واحدة. [2]

وإذا كان للهيئات الرسمية قسط من المسؤولية في كل ذلك، فإن هذا لا يعني أيضا أن قسطا كبيرا من المسؤولية لا يقع على عاتق المواطنين في تعاطيهم مع محيطهم البيئي وهي مسألة في بعدها الأساسي سوسيو ثقافي.

في ظل هذه الأوضاع البيئية الجد متدهورة التي عاشتها ويعيشها المجتمع الجزائري أرتسمت الأهداف الكبرى والجزئية للجمعية الوطنية لحماية البيئة ومكافحة التلوث كما يلي: [3]

أ–تعزيز الوعي والاهتمام بترابط المسائل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية والايكولوجية في المناطق المدنية والريفية .

1– فريد سمير، المرجع السابق، ص 124

2– فريد سمير ، المرجع السابق، ص 125.

3– عزوز امال، مبادئ وأهداف الجمعية، مجلة البيئة والإنسان، الصادرة بعنابة عن الجمعية الوطنية لحماية البيئة ومكافحة التلوث، العدد 08، عنابة، 2004، ص 19

ب- إتاحة الفرص لكل شخص أو مواطن جزائري لاكتساب المعرفة والقيم والمواقف وروح الالتزام والمهارات الضرورية لحماية البيئة وتحسينها.

ج-خلق أنماط جديدة من السلوك تجاه البيئة لدى الأفراد والجماعات والمجتمع الجزائري ككل.

ودعت أن تسترشد التربية البيئية في هذا الإطار بالمبادئ التالية:

أ-البيئة وحدة متكاملة بجوانبها الطبيعية والتي وضعها الإنسان، وكذلك بجوانبها التكنولوجية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والأخلاقية والجمالية.

ب-التربية البيئية عملية متواصلة مدى الحياة تبدأ في مرحلة ما قبل المدرسة وتستمر في جميع المراحل التربوية النظامية والغير نظامية.

ج-الأخذ بمنهج جامع بين فروع المعرفة يستعين بالمضمون الخاص لكل فرع منها التسيير التوصل إلى نظرة شمولية متوازية.

د-التعرف على القضايا البيئية الكبرى من منظور محلي (جزائري) وإقليمي دولي.

ج- التركيز على الأوضاع البيئية الحالية و المحتملة مع مراعاة الإطار التاريخي لهذه الأوضاع.

تعزيز التعاون على الصعيد المحلي (الجزائري) والإقليمي والدولي في تلافي المشكلات البيئية والإسهام بحل هذه المشكلات.

هـ- أن تؤخذ صراحة بعين الاعتبار الجوانب البيئية في مخططات التنمية والتطوير .

و- الربط بين الحس البيئي والثقافة أو المعرفة البيئية والمهارات البيئية والمهارات الكفيلة بحل مشكلاتها وتوضيح القيم المتعلقة بها في كل مرحلة من مراحل العمر.

ط- مساعدة الدارسين والباحثين على اكتشاف أعراض المشكلات وأسبابها الحقيقية.

ي-التأكيد على تشعب المشكلات البيئية ومن ضرورة تنمية الفكر النقدي والمهارات الكفيلة بحل المشكلات.

ك–استخدام بيئات متنوعة للتعلم ومجموعة كبيرة من النماذج التربوية في التعلم والتعليم عن البيئة مع التأكيد على الأنشطة العملية والتجارب المباشرة. [1]

الفرع الثالث: العراقيل التي تواجه الجمعية

أ– حتقص الاعتمادات المالية المخصصة للجمعية والتي قد تقلص من نشاطاتها في المجال البيئي، وهذا من قبل مديرية التمويل والشؤون العامة، إضافة إلى ذلك فإن هناك نقص في تقديم التبرع والهبات والمساعدات المادية من قبل القطاع الخاص والمؤسسات العمومية الاقتصادية والمتطوعين.

ب– لا تتوفر كل مقرات كافية عبر الولايات والدوائر الكبرى التي تنشط فيها، وهذا ما يؤثر سلبا على نشاطات الجمعية

ج– نقص الاتصال بين المكاتب الولائية والمكتب الوطني للجمعية، وهذا ما يؤثر سلبا على مشاركة الأعضاء في تحديد أهداف ونشاطات الجمعية بكل دقة، وكذلك يقلص نوعا ما من التعاون والتضامن والتنظيم بين أعضاء الجمعية

د– نقص مختصين في مجال البيئة حتى يسهموا في ترقية نشاطات الجمعية من خلال اعتماد أساليب علمية تساهم في تفعيل دورها في الارتقاء بالوعي البيئي في المجتمع.[2]

المطلب الثالث: تقييم حول نشاط ودور الجمعيتين

الفرع الأول: أجمعية حماية البيئة بولاية مستغانم

من خلال داستنا توصلنا إلى تقييم دور جمعية حماية البيئة ببني يزقن في المحافظة على البيئة والمتواجدة بولاية مستغانم والذي لفت الانتباه أكثر هو معرفة البرامج والنشاطات التي تقوم بها، ومن خلال دراستنا قمنا بوضع النقاط الهامة التي تعرقل مسيرة الجمعية في القيام بنشاطها والتي تتمثل فيما يلي:

1– فريد سمير، المرجع السابق، ص126-

2– فريد سمير، نفس المرجع، بتصرف

– نقص الأعضاء بجمعية حماية البيئة بيني يزقن مما يؤدي إلى عرقلة نشاط العمل الجمعوي

– صعوبة إيجاد الأشخاص والشباب الناشطين في مجال الجمعيات وضيق الجانب الاجتماعي للأفراد.

– عدم وجود التنسيق ووحدة العمل والتفاعل الجماعي مما أدى إلى غياب روح الفريق.

– صعوبة التعامل مع الهيئات الرسمية أو الفرعية.

– صعوبة الحصول على الترخيص لإقامة المشاريع أو الإعانات والعتاد .

ومن خلال ملاحظتنا استنتجنا أن إهمال الجمعيات الدورها في حماية البيئة سيؤثر سلبا على الصور الجماعية والبيئية الطبيعية لولاية غرداية.

الفرع الثاني: تعليق حول نشاط الجمعية الوطنية لحماية البيئة ومكافحة التلوث بولاية مستغانم

فمن خلال دراستنا توصلنا إلى النقاط الهامة التي تعرقل مسايرة الجمعية في القيام بنشاطها وتتمثل فيما يلي:

أ–انعزال الأفراد عامة والشباب خاصة عن العمل الجمعوي أو عدم الإيمان بفكرة أن حماية البيئة مسؤولية الجميع، بل هي مسؤولية البلدية أو الجمعيات فقط.

ب– نقص الدعم المادي من طرف السلطات المعنية للمحافظة على البيئة.

ج نقص المتطوعين ذوي الخبرة والمهارة في المجال البيئي.

د– نقص المقررات الكافية عبر الولايات والدوائر الكبرى

خاتمة

إن تواجد وتطور تنظيم المجتمع المدني وفعاليته في مجال حماية البيئة يحتاج إلى مجموعة من العوامل ليكون هذا المجتمع شريكا فعالا للإدارة في حماية البيئة، وهذه العوامل قد تكون عوامل ذاتية كامنة في التنظيم الاجتماعي في نفسه، أو عوامل سياسية أو قانونية أو اتفاقية أو اجتماعية أو مجتمعة كلها أو بعضها.

وتتمثل العوامل الداخلية بالنسبة للتنظيم في حب التطوع والإيمان بالقضية ومعرفة الآليات القانونية المتاحة لمباشرة النضال الاجتماعي لحماية مختلف العناصر البيئية واستثمارها على أكمل وجه، وتوسيع التنسيق والتشاور والتعاون فيما بينها.

وتتمثل العوامل الخارجية في عوامل قانونية وسياسية تتحكم في درجة حرية مبادرة التنظيمات الاجتماعية منها كجمعيات ومنظمات غير حكومية ونقابات، وقد بلغ التنظيم الاجتماعي في الجزائر مرحلة من الغضب والانفتاح بما يسمى بتبلور مجتمع مدني حقيقي وفعال، ويبقى على الجمعيات استثمار جميع الطرق القانونية المتاحة لإنجاح مهمتها.

والملاحظ أنه رغم التغيير الجذري للإطار السياسي على المستوى التصريحي على الأقل والقانوني للحركة الجمعوية خلال فترة التسعينات، والذي أصبح يشكل حافزا حقيقيا البعض حركة جمعوية النشطة في مجال حماية البيئة وبقية القطاعات، إلا أنه يبقى غير كاف، ذلك أن الكثير من الممارسات الإدارية لا تزال تتعامل من حيث الواقع مع كثير من الجمعيات بنفس المنطق الإقصائي الذي ساد طيلة العشريات الثلاث السابقة لقانون 1990 من خلال عدم إشراك الجمعيات في التشاور أو الاستشارة من خلال التضييق والمنع للحق في الإعلام والاطلاع لذا بات الرهان الحقيقي لتنشيط الحركة الجمعوية في مجال حماية البيئة و بقية القطاعات الأخرى، يتوقف على بعث ذهنيات إدارية جديدة ومنهجية جديدة للتعامل مع النشطات التطوعية التي تقوم بها الجمعيات

لهذا كان لزاما على الإدارة أن تتوقف عن نظرتها القاصرة التي تعتبر من خلالها أن الجمعيات تنافسها في سلطتها العمومية أو أنها رقيب أو مفتش غير مرغوب فيه، أو أنها إحدى لواحق لنشاطاتها مما يؤدي إلى عدم الاعتراف لها بأي دور معارض أو مكمل أو استقلالية،

لذا بات من الضروري قيام علاقة جديدة بين الإدارة والجمعيات تقوم على أساس التعاون والتشاور والاتصال.

إضافة إلى الصعوبات السالفة الذكر فإنه لازالت تواجه العمل الجهوي عموما والعمل الجمعوي في مجال حماية البيئة على الخصوص وعقبات أخرى تتعلق بعدم وضوح وشفافية إيرادات الدعم المالي وتعقدها، ذلك أن الجمعيات البيئية في الجمعيات الوحيدة المستثناة من الاستفادة من دعم الصندوق الولائي لترقية مبادرات الشباب والممارسات الرياضية، هذا بالإضافة إلى السلطة التقديرية الواسعة التي تتمتع بها الإدارة في تقديم الإعانات أو منعها.

وهذه التعقيدات والسلطات التقديرية الواسعة التي تتمتع بها الإدارة في تحديد المستفيدين من الإعانات المالية الموجهة للجمعيات تعد محطة جديدة لضرب وحرية الحركة الجمعوية وأسلوب القمع كل نشاط مدني لا يتوافق والنشاط الإداري.

لذا ينبغي إعادة النظر في طرق تمويل الجمعيات من خلال اعتماد ترتيبات موضوعية وشفافة عن طريق وضع شروط واضحة وإخضاع دراسة ملفات طلبيات الإعانة إلى هيئات مستقلة تتمتع بكفاءات علمية في مجال تخصص الجمعيات، لكي لا يتحول رجل الإدارة إلى معطل للمبادرات الجديدة والخلاقة للمجتمع المدني، لأنه بحكم تخصصه في مجال معين لا يمكن أن يقدر بصفة موضوعية كل برامج ومشاريع الجمعيات التي تقدم بها أو في مجال تعاون وتبادل الخبرات في الجمعيات والمنظمات غير الحكومية، يبقى مستوى التعاون دون المستوى المطلوب ويعود ذلك إلى الفكر السياسي الاشتراكي الذي عمل طيلة الثلاث عشريات الماضية على تعطيل الحركة الجمعوية في الداخل والنظر بعين الريب والشك إلى كل علاقات مدنية خارجة عن الإطار الرسمي، هذه الفلسفة أدت إلى القضاء على كل مقومات التعاون المدني العالمي.

وبعد صدور قانون الجمعيات الجديد أصبح بإمكان الجمعيات الوطنية أن تنظم إلى جمعيات دولية تنشد الأهداف نفسها أو الأهداف المماثلة مع احترام الأحكام الشرعية والتنظيمية المعمول بها، وبعد الحصول على موافقة وزير الداخلية.

وبعد وضوح الإطار القانوني التعاون الجمعيات الوطنية مع الجمعيات الأجنبية صار لزاما على الجمعيات الناشطة في مجال حماية البيئة توسيع نشاطاتها مع هذه المنظمات غير الحكومية لتستفيد من طرف عملها وخبرتها في هذا المجال.

أما فيما يتعلق بدور النقابات في مجال التوعية والتحسيس ونشر الوعي البيئي لدى العمال، فدورها مغيب بصورة كلية نتيجة لعدم تكون القيادات النقابية في مجال حماية البيئة وعدم اهتمامهم بها، وبذلك تحتاج النقابات إلى بلورة جديدة أهدافها ويبقي على الباحثين في مختلف التخصصات التي لها علاقة بموضوع صحة العمال على تنوير الطبقة العاملة بأهمية المحافظة على البيئة

قائمة المراجع

قائمة المراجع باللغة العربية

اولا : القوانين:

1. القانون 12-06 المؤرخ في 12-01-2012 المتعلق بالجمعيات، ج1، ج ر العدد02، الجزائر ، 2012.
2. القانون رقم 90-31 المتضمن قانون الجمعيات، المؤرخ ي 17 جمادى الأولى 1411 الموافق ل 04 ديسمبر 1990، ج ر العدد 53، الجزائر، 1990.
3. القانون رقم 04-07 المؤرخ في 14 أوت 2004 المتعلق بالصيد، ج ر العدد 1551 أوت 2005، الجزائر.
4. القانون 10 / 03 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، ج ر العدد50، الجزائر، 2003.
5. القانون10 / 03 المحدد للقواعد العامة لاستغلال الشواطئ، ج رالعدد 51، الجزائر2003
6. القانون رقم 90-31 المتعلق بالجمعيات، العدد 53، مؤرخ في 05 ديسمبر 1990.

ثانيا : الكتب

أ/ الكتب العامة:

1. أماني قنديل، تطور المجتمع المدني في مصر، عالم الفكر، المجلد 27، العدد 3 يناير مارس 1999.
2. أيمن إبراهيم الدسوقي، المجتمع المدني في الجزائر، المستقبل العربي، العدد 259، سبتمبر 2000.
3. تامر كامل محمد الخزرجي، النظم السياسية والسياسات العامة، دراسة معاصرة إستراتيجية، إدارة السلطة، عمان، دار مجدلاوي، 2004.
4. حسين توفيق إبراهيم، النظم السياسية العربية، الاتجاهات الحديثة في دراستها، الطبعة

5. الثانية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2008.

6. ليلى عبد الوهاب، منظمات المجتمع المدني، جامعة بنها.

7. محمد أحمد بدراوي، منظمة هاريكار غير الحكومية، دور المجتمع المدني في التنمية الاجتماعية، المجتمع المجني العراقي، مطبعة زانا دهوك، آذار 2007.

8. محمود عودة، المشاركة الشعبية والتنمية، دراسة في المعوقات البنائية والشفافية، دار العلوم للنشر والتوزيع، 2007

9. مصطفى كامل السيد، المجتمع المدني في الوطن العربي، بحث متقدم إلى الندوة الإقليمية حول المجتمع المدني في البلدان العربية ودوره في الإصلاح، الإسكندرية، مصر، بتاريخ 21-22 جوان.

ب/ الكتب الخاصة

1. ابتسام سعيد الملكاوي، جريمة تلويث البيئة، دراسة مقارنة، دار الثقافة للنشر والتوزيع،2009

2. إبراهيم بسيوني عميرة، التربية العلمية والبيئية وتكنولوجيا التعليم ، الطبعة الأولى دار الكتاب العالي، 2003.

3. أحمد لكحل، دور الجماعات المحلية في حماية البيئة، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر.

4. أحمد محمد موسى، الخدمة الاجتماعية وحماية البيئة، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية، المنصورة، مصر، 2007.

5. حاج العشاوي، المسؤولية الدولية عن حماية البيئة، دار الخلدونية للنشر والتوزيع الجزائر، 2004

6. . راتب السعود، الإنسان والبيئة، دراسة في التربية البيئية، طبعة 2007، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007

7. عبد الحميد أحمد رشدان، البيئة والمجتمع، دراسة في علم الاجتماع، جامعة الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 2006.

8. عصام الحناري، قضايا البيئة في مئة سؤال وجواب البيئة والتنمية ، بيروت 2004.

9. يحي وناس، المجتمع المدني وحماية البيئة والمنظمات غير الحكومية والنقابات، دار الغرب للنشر والتوزيع، 2004، وهران.

ثالثا : المذكرات والرسائل

أ/ ماستر:

1. شهرزاد زبير، فعالية المجتمع المدني في تحقيق الديمقراطية، كلية العلوم القانونية والإدارية، قسم العلوم السياسية، جامعة الشلف،2010 / 2009

2. سمير بوهايشة ، دور المجتمع المدني في تجسيد التنمية المحلية ، دراسة حالة جمعية حماية البيئة بيئي يزقن، رسالة ماستر في العلوم السياسية، جامعة الشلف، 2014/2013.

رشيد بوزراغ، دور المجتمع المدني في تجسيد مشاريع التنمية المحلية، دراسة حالة " جمعية حماية البيئة يبني يزقن " رسالة ماستر، كلية العلوم السياسية، جامعة الشلف،2014/1203.

ب/ الماجستير:

1. عبد الله بن جمعان الغامدي، التنمية المستدامة من الحق في استغلال الطبيعة المسؤولية عن حماية البيئة، مذكرة ماجستير، جامعة السعودية.

2. قريد سمير، دور الجمعية الوطنية لحماية البيئة ومكافحة التلوث في نشر الثقافة البيئية، مذكرة ماجستير ، جامعة باجي مختار، عنابة

3. محمد أمين قادر، التربية والوعي البيئي وأثر الضريبة في الحد من التلوث البيئي مذكرة الماجستير في العلوم البيئية، قسم إدارة البيئة، كلية الإدارة والاقتصاد، 2009.

ج/ الدكتوراه

1. بركات كريم ، مساهمة المجتمع المدني في حماية البيئة ، رسالة دكتوراه في العلوم ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2013-2014
2. عبد الغني حسونة، الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة ، 2012-2013
3. عبد المنعم بن أحمد، الوسائل القانونية الإدارية لحماية البيئة في الجزائر، رسالة دكتوراه في القانون العام، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة، 2008-2009
4. يحي وناس ، المجتمع المدني وحماية البيئة و المنظمات غير الحكومية و النقابات ،دار الغرب للنشر و التوزيع ، 2004، وهران

د/ المجلات:

1. عزوز أمال، مبادئ وأهداف الجمعية، مجلة البيئة والإنسان، الصادرة بعنابة عن الجمعية الوطنية لحماية البيئة ومكافحة التلوث، العدد 08 ماي 2004 .
2. ليندة تصيب المجتمع المدني الواقع والتحديات، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية2006
3. محمد عبد الكريم، دور الإدارة والجمعيات الأهلية في حماية الوعي البيئي والثقافة البيئية ومهامها الأساسية، مجلة السياسة الدولية، العدد 1و2، المجلد 46، القاهرة،2008.

و/ الندوات والملتقيات

1. إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية " التطبيق والتنفيذ ، تقرير الأمين العام للأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، لجنة التنمية المستدامة، الدورة الخامسة، وثيقة رقم1997 / 08 ، الصادرة في1997/12/10
2. أماني قنديل، تطور المجتمع المدني في مصر، عالم الفكر، المجلد 27، العدد 3 يناير، مارس 1999.

عبد الرحمان برقوق، المجتمع المجني والتحول الديمقراطي في الجزائر، الملتقى الوطني الأول حول، التحول الديمقراطي في الجزائر، جامعة محمد خيضر، بسكرة الجزائر، 10-11 ديسمبر 2004

3. عبد المالك ردوي، دور المجتمع المدني في مكافحة الفساد، الملتقى الثاني حول آليات حماية المال العام ومكافحة الفساد، جامعة المدية، بتاريخ 05-06 ماي 2009.
4. وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، المخطط الوطني من أجل البيئة والتنمية المستدامة، 2001.
5. وزارة تهيئة الإقليم وحماية البيئة بالتنسيق مع وزارة التربية الوطنية وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية، وثيقة مؤقتة تجريبية حول أدلة المربي في التربية البيئية التعليم الإكمالي

المراجع بالغة الفرنسية:

1. Jean. Baptiste Chenoval , El Waha d'une oasis à l'autre, France agence Française de développement, numéro 4 juin2013
2. . Salah-Baali ; " Combiner heritage et modernisation en gestion de l'eau", RADOO , El Waha d'une oasis à l'autre, France , numéro 1 octobre 2012.
3. 45. www.cariassociation.org
4. www.cariassociation.org

الفهرس

إهداء.

الشكر.

مقدمة 01

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للمجتمع المدني في حماية البيئة 05

المبحث الأول : المفاهيم الأساسية للمجتمع المدني 06

المطلب الأول: تعريف المجتمع المدني وخصائصه 06

الفرع الأول: تعريف المجتمع المدني 06

الفرع الثاني : خصائص المجتمع المدني 09

المطلب الثاني : وظائف المجتمع المدني وأركانه 10

الفرع الأول : وظائف المجتمع المدني 10

الفرع الثاني : أركان المجتمع المدني 15

المطلب الثالث : ميادين تدخل تنظيمات المجتمع المدني في الجزائر ومصادر تمويله ... 16

الفرع الأول : تنظيمات المجتمع المدني في الجزائر 16

الفرع الثاني : ميادين تدخل تنظيمات المجتمع المدني ومصادر تمويله..... 19

المبحث الثاني : مساهمة المجتمع المدني في حماية البيئة 21

المطلب الأول : دور المجتمع المدني في رفع المستوى الوعي البيئي 21

الفرع الأول: التربية البيئية أساس التكوين البيتي 21

الفرع الثاني : دور عملية التحسيس في حماية البيئة 25

المطلب الثاني : دور تنظيم المجتمع المدني في مجال حماية البيئة 27

الفرع الأول : تعريف المشاركة 27
الفرع الثاني : اكتشاف القيادات الشعبية واعدادها في مجال البيئة 27
الفرع الثالث : تدعيم المشاركة الشعبية في مجال حماية البيئة 27
الفرع الرابع : أهداف المشاركة الشعبية في مجال حماية البيئة 27
المطلب الثالث : دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية البيئية المستدامة. 29
الفرع الأول : علاقة البيئة بالتنمية المستدامة. 29
الفرع الثاني : مساهمة المجتمع المدني في تحقيق التنمية البيئية المستدامة..... 31
الفصل الثاني : تعريف الجمعيات البيئية ومهامها وشروط تأسيسها 34
المبحث الأول: تعريف الجمعيات البيئية. 34
المطلب الأول: مهام جمعيات حماية البيئة..... 34
الفرع الأول : شروط تأسيس جمعيات حماية البيئية. 34
الفرع الثاني : مهام الجمعيات البيئة 35
الفرع الثالث : شروط تأسيس جمعيات حماية البيئية..... 38
المطلب الثاني: القواعد الخاصة بجمعيات حماية البيئية..... 40
الفرع الأول: دور الجمعيات البيئية من خلال النصوص البيئية 40
الفرع الثاني : عضوية الجمعيات في بعض الهيئات المساهمة في صنع القرار البيئي ... 42
الفرع الثالث : الوظيفة التنازعية للجمعيات 42
المطلب الثالث: تقييم أداء الجمعيات البيئية..... 47
الفرع الأول: عوامل نجاح أداء الجمعيات 47
الفرع الثاني: عوامل فشل أداء الجمعيات البيئية..... 48

المبحث الثاني: مقارنة بين جمعية لحماية البيئة وجمعية الوطنية لحماية البيئة لولاية مستغانم 51

المطلب الأول: جمعية لحماية البيئة وأهدافها ونشاطاتها والعراقيل التي تواجهها الفرع الأول : التعريف بالجمعية حماية البيئة 51

الفرع الثاني:أهداف ونشاط جمعية حماية البيئة"..... 52

الفرع الثالث: العراقيل التي واجهتها جمعية حماية البيئة"..... 57

المطلب الثاني : الجمعية الوطنية لحماية البيئة ومكافحة التلوث بولاية مستغانم 58

الفرع الأول : التعريف بالجمعية الوطنية لحماية البيئة لولاية مستغانم 58

الفرع الثاني : أهداف الجمعية. 60

الفرع الثالث: العراقيل التي تواجه الجمعية..... 63

المطلب الثالث: تقييم حول نشاط ودور الجمعيتين..... 63

الفرع الأول : جمعية حماية البيئة 63

الفرع الثاني : تعليق حول نشاط الجمعية الوطنية لحماية البيئة ومكافحة التلوث بولايةمستغانم 64

الخاتمة..... 66

قائمة المراجع..... 70

مـلخص مذكرة الماستر

نستنتج في هذه الموضوع أن للجمعيات البيئية أهمية ودور في المجتمع ومن أجل مستقبل هذه الجمعيات على المجتمع المدني دعم دوره وتفعيله لنجاحها في المجتمع، فعليها بتنفيذ برامج إعلامية نوعية لرفع وعي المواطنين واهتماماتهم البيئية المحيطة بهم حتى تقوم هذه الجمعيات البيئية بدورها للقيام بنشاطاتها بفعالية لحماية البيئة.

إن تواجد وتطور تنظيم المجتمع المدني وفعاليته في مجال حماية البيئة يحتاج إلى مجموعة من العوامل ليكون هذا المجتمع شريكا فعالا للإدارة في حماية البيئة، وهذه العوامل قد تكون عوامل ذاتية كامنة في التنظيم الاجتماعي في نفسه، أو عوامل سياسية أو قانونية أو اتفاقية أو اجتماعية أو مجتمعة كلها أو بعضها.

وتتمثل العوامل الداخلية بالنسبة للتنظيم في حب التطوع والإيمان بالقضية ومعرفة الآليات القانونية المتاحة لمباشرة النضال الاجتماعي لحماية مختلف العناصر البيئية واستثمارها على أكمل وجه، وتوسيع التنسيق والتشاور والتعاون فيما بينها

الكلمات المفتاحية:

1/. المجتمع المدني 2/ الحماية البيئة 3/.التلوث 4/. الخصائص المجتمع البئية

Abstract of The master thesis

We conclude on this topic that environmental associations have importance and a role in society, and for the future of these societies, civil society must support its role and activate it for their success in society, so they must implement specific media programs to raise citizens' awareness and their environmental concerns surrounding them so that these environmental associations do their role to carry out their activities effectively to protect the environment.

The existence and development of civil society organization and its effectiveness in the field of environmental protection requires a set of factors for this society to be an effective partner for the administration in protecting the environment, and these factors may be inherent factors inherent in the social organization in itself, or political, legal, agreement, social or combined factors. All or some of them.

The internal factors regarding the organization are the love of volunteering, belief in the cause, knowledge of the legal mechanisms available to initiate social struggle to protect the various environmental elements and invest them to the fullest, and to expand coordination, consultation and cooperation between them.

key words:

1 /. Civil Society 2 / Environmental Protection 3 / Pollution 4 /. Ecological community characteristics